

الشركات غير الربحية

” دراسة تحليلية مقارنة ”

إعداد

د / فهد علي الزميع

مدرس القانون التجارى بكلية الحقوق جامعة الكويت

د / محمد إبراهيم الوسمي

محاضر بقسم القانون الخاص بكلية الحقوق جامعة الكويت

مقدمة

يلعب القطاع التطوعي أو غير الربحي في الدول المتقدمة دوراً رئيسياً في تنمية هذه المجتمعات ويعد أحد الأعمدة الرئيسية في اقتصاداتها؛ ففي عام ٢٠١٢ قدرت عدد الشركات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٣,٣ مليون شركة، تساهم بنحو ٨٠٤,٨ بليون دولار في الاقتصاد الأمريكي، وساهم هذا القطاع بنسبة تقارب ٥,٥% من إجمالي الناتج القومي GDP في عام ٢٠١٠^(١)، وتقدر إيرادات الجمعيات الخيرية العامة Public Charities؛ والتي تشكل نسبة كبيرة منها شركات غير ربحية بنحو ١,٥١ تريليون دولار، بينما تقدر مصاريفها وتكاليفها السنوية بنحو ١,٤٥ تريليون دولار، وتقدر أصولها بنحو ٢,٧١ تريليون دولار. ويبلغ إجمالي التبرعات السنوية المقدمة لهذه الشركات والمؤسسات غير الربحية بنحو ٢٩٨,٤ بليون دولار أمريكي سنوياً (وفقاً لبيانات عام ٢٠١١)^(٢). شارك نحو ٢٦,٨% من إجمالي عدد الشباب في الولايات المتحدة الأمريكية في أعمال تطوعية بلغت ما يقارب

(١) تم استخلاص تقديرات نسبة مساهمة الشركات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي GDP من بيانات مكتب التحليل الاقتصادي Bureau of Economic Analysis والتي تقتصر على المؤسسات غير الربحية التي تقدم خدمات إلى المواطنين، ويستبعد منها المؤسسات غير الربحية التي تقدم خدماتها إلى الحكومة أو إلى القطاع الخاص. للمزيد حول هذه الأرقام راجع:

Katie L. Roeger, Amy S. Blackwood, Sarah L. Pettijohn, The Nonprofit Almanac 2012- The nonprofit almanac, Urban Institute Press, 2012.

(2) Marison R. Fremont-Smith, Governing Nonprofit Organizations: Federal and State Law and Regulation, Harvard University Press, 2004, P1.

٢,١٥ مليار ساعة عمل وذلك في عام ٢٠١١^(١) وتقدر القيمة السوقية لهذه الاعمال التطوعية بما يقارب ٢٨٣ بليون دولار أمريكي. ويعمل في هذا القطاع أكثر من ٨ ملايين شخص، يضاف إلى ذلك أن أكثر من نصف المستشفيات والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية هي مؤسسات غير ربحية وكثير منها يأخذ شكل الشركات غير الربحية، بل أن دور الأوبرا جميعها هي مؤسسات غير ربحية.

وتأكيداً على انتشار مثل هذه الشركات في العالم أظهرت دراسة مقارنة بين عدة دول (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا واليابان) أن قطاع الشركات غير الربحية يضيف ما يعادل متوسط ٥ من الأيدي العاملة في هذه الدول، إضافة إلى ذلك فإن الشركات غير الربحية قد قامت بتوظيف ما يقارب ٤,١٠ مليون موظف متطوع في أكثر من ٢٢ دولة^(٢).

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للشركات غير الربحية، إلا أن هناك بعض النقاد يزعمون بأن الشركة التي لا تهدف إلى تحقيق ربح ليس لها أهمية بل إن وجودها غير منطقي^(٣).

(1)Katie L. Roeger, Amy S. Blackwood, Sarah L. Pettijohn, The Nonprofit Sector In Prief, Public Charities, Giving, and Volunteering, Urban Institute, Urban Institute Press, 2012, P2.

(2)Lester M. Salamon, S. WojciechSokolowski, Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector, Volume 1, Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, 1999, P.3

(3)Anheier, Helmut K. Managing non-profit organisations: Towards a new approach. Centre for Civil Society, London School of Economics and Political Science, 2000, P.2.

ولعل تميز العمل التطوعي وانتشار الشركات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية يعود، وفقاً لبعض الباحثين، إلى العقيدة البروتستانتية **Protestantism** التي تؤكد على مسؤولية الفرد على العمل التطوعي ومساعدة المجتمع من خلال بناء المدارس والمستشفيات والكنائس كجزء من العقيدة الإيمانية^(١). بل إن الفصل الخامس من القسم الثاني من دستور ولاية ماساتشوستس **Massachusetts Constitution** للعام ١٧٨٠ قد نص على الآتي^(٢):

" يجب أن تعمل الهيئات التشريعية والقضائية في المستقبل على.... غرس مبادئ الإنسانية والإحسان العام والأعمال الخيرية العامة والخاصة... نشر مبادئ الترابط والتكاتف الاجتماعي، والعمل على تعزيز المشاعر والصفات النبيلة بين الناس"^(٣).

وفي ذات الإطار، لعبت الشركات التي لا تستهدف تحقيق ربح في جنوب أفريقيا دوراً فعالاً في مساعدة الحكومة على تحقيق التزاماتها الدستورية، حيث يوجب دستور

(1)James J. Fishman, *The Development of Nonprofit Corporation Law and An Agenda for Reform*, Emory L. J. (1985) at p622.

(2)H. Miller, *The Legal Foundations of American Philanthropy 1776-1844*, State Historical Society of Wisconsin, 1961.

(3)"It shall be the duty of legislatures and magistrates, in all future periods of this Commonwealth...to countenance and inculcate the principles of humanity and general benevolence, public and private charity...and all social affections, and generous sentiments among the people."

جنوب إفريقيا العديد من الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية على الحكومة كتحسين مستوى معيشة المواطنين^(١).

ولقد صدر القانون المنظم للشركات التي لا تستهدف الربح في جنوب أفريقيا في عام 1997 Nonprofit Organisations Act 71 of 1997 ويعد من ضمن أهدافه إنشاء تنظيم قانوني ينظم عمل تلك الشركات، حيث نص في ديباجة القانون على أن هذا القانون وضع لتوفير بيئة مزدهرة للشركات التي لا تستهدف الربح. كما ورد ضمن أهداف هذا القانون تشجيع ودعم الشركات التي لا تستهدف تحقيق أرباح للمشاركة في مساعدة المجتمع عن طريق تقديم خدمات متنوعة وضرورية للمواطنين.

ومن أهم ما جاء في القانون ما نصت عليه المادة الثانية من القانون^(٢):

" الدولة مسؤولة عن المؤسسات غير الربحية، وذلك ضمن الحدود التي ينص عليها القانون، وينبغي على كافة أجهزة الدولة ان تعمل على إقرار وتنسيق وتنفيذ السياسات والتدابير التي تراها ضرورية لدعم وتعزيز والنهوض بقدرة المنظمات غير الربحية على أداء مهامها المنوطة بها."

(1)Wyngaard, Richardo G., the South African NPO Crisis: Time to Join Hands. The International Journal of Non-for-profit law, vol: 15 Issue: 1 March 2013., at p:1.

(2)" State's Responsibility to non-profit organisations. Within the limits prescribed by law, every organ of State must determine and coordinate the Implementation of its policies and measures in a manner designed to promote, support and enhance the capacity of non-profit organizations to perform their functions".

كما تم النص في المادة الرابعة من ذات القانون على إنشاء هيئة الشركات التي لا تستهدف الربح Directorate for Non-Profit organization ، والتي تكون مسؤولة عن العديد من المهام، منها العمل على تطوير وتنفيذ القانون والتأكد من تطبيق معايير الإدارة السليمة في هذه الشركات. وقد قامت هذه الهيئة بعدة أعمال من شأنها تطوير بيئة العمل في هذه الشركات، حيث قامت بعمل عدة دراسات مخصصة في هذا المجال.

وأمام ضخامة القطاع غير الربحي أو التطوعي فإن وجود بنى تحتية قانونية متكاملة وفعالة efficient يصبح ضرورة ملحة لتنظيم ودعم هذا القطاع واستمراريته؛ وحيث أن الشركات غير الربحية Nonprofit Corporation تعتبر مكون رئيسي لهذا القطاع، فينبغي أن نولى عناية بالتنظيم القانوني لهذه الشركات، وهذا ما سوف نتناوله في هذا البحث.

• التطور التاريخي للشركات غير الربحية:

إن التطور التاريخي للمنظمات غير الربحية ومن ضمنها الشركات غير الربحية قد مر بالعديد من المراحل وبما أن البحث يتمحور حول القانون الأمريكي فإننا سنقوم بتحليل هذا التطور التاريخي للشركات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الأخرى كلما سنحت الفرصة. فعلى سبيل المثال فإن قانون الشركات الانجليزي الصادر في العام ١٨٦٧ يسمح بتأسيس شركات غير ربحية. وعلى المستوى التاريخي فإن الدول التي تتبع النظام العام Common Law اعترفت بالمنظمات غير الربحية والتي عادة ما تقسم إلى ثلاث فئات أهمها الوقف الخيري Charitable Trust والشركات غير الربحية، بل أن الشركات غير الربحية كانت تعتبر هي الأساس القانوني

للشركات الربحية وأحكام المحاكم في تلك الاثناء كانت تقتبس من القواعد القانونية الخاصة بالشركات غير الربحية لتطبيقها على الشركات الربحية^(١). وقد كانت هذه الشركات غير الربحية تتأسس من خلال أوامر ملكية أو تشريعات خاصة.

تجدر الإشارة إلى أن الشركات غير الربحية بمفهومها الحديث من حيث إعتبرها جزء من الدومين الخاص بدأت في ثمانينيات القرن السابع عشر^(٢). وقد قامت العديد من الولايات بإصدار تشريعات خاصة بالقطاع غير الربحي الديني مثل ولاية نيويورك في العام ١٧٨٧ و نيو جيرسي في العام ١٧٨٦ و غيرها من الولايات وتم توسيع نطاق هذه القوانين للشركات غير الربحية التي تعمل في قطاع المكتبات العامة وذلك في العام ١٧٩٦. و الجدير بالذكر أن خلال تلك الحقبة كان العديد من المواطنين يقومون بتقديم خدمات عامة مثل بناء الطرق و غيرها من الاعمال العامة ولكن لم يكن عملهم منطلق من مفهوم العمل التطوعي بل كانت هذه الاعمال ضمن الطرق المتعارف عليها لسداد الضرائب في تلك الحقبة. ولعل أهم هذه المنظمات غير الربحية كانت دينية بطبيعتها مثل كلية هارفارد و جامعة ييل و في ظل التخوف من سيطرة الاثرياء على هذه المؤسسات بدأت حركة مضادة تجاه هذه المنظمات ففي الكومنولث الخاص بفرجينيا Commonwealth of Virginia تم إلغاء القوانين

(1) Harry G. Henn & Jeffery H. Boyd, Statutory Trends in the Law of Nonprofit Organizations: California Here We Come, 66 Cornell L. Rev. 1103 (1981) at p1106

(2) Peter Dobkin Hall, Historical Perspectives on Nonprofit Organizations in the United States, The Jossey-Bass handbook of nonprofit leadership and management:2, 2005, 3-38, p3

الانجليزية الخاصة بالترست و تم مصادرة أوقاف الكنيسة^(١). وبالمقابل كان هناك ولايات تسعى لتحقيق العكس و تشجيع المؤسسات غير الربحية الخاصة كما هو الحال في ولاية ماستشيوسس و كاناتيكت و أمام هذا الانفتاح أصبحت هذه الولايات مركز للعلم والثقافة. و على الرغم من هذا التطور إلا أنه ظل الاطار القانوني يشكل عائقاً أمام هذا القطاع، فعلى سبيل المثال قامت محاكم ولاية نيويورك بإبطال هبة لجامعة كورنيل بمبلغ مليون دولار أمريكي على أساس أن هذه الهبة ستجعل ثروة الجامعة تتجاوز السقف التشريعي الذي على أساسه تأسست الجامعة و أمام مثل هذه العقبات بدأ عدد من قيادات العمل الخيري بالدعوة لتعديل القوانين لإعطاء مزيد من الحرية للشركات غير الربحية و على رأسهم كان كارنغي في نهاية القرن الثامن عشر و أمام مثل هذه المطالب و في العام ١٨٩٣ و العام ١٨٩٥ قامت ولاية نيويورك و بنسلفينيا و أهايو و إلينوي بتعديل قوانينهم و إلغاء الكثير من القيود الواردة على المنظمات غير الربحية و تم توسيع نطاق عمل الشركات غير الربحية لتشمل المؤسسات التعليمية و الجمعيات الزراعية و الطبية وذلك في العقد الثاني من القرن التاسع عشر^(٢). ففي العام ١٨٩٥ قامت ولاية نيويورك بإصدار تشريع خاص بالشركات غير الربحية وأستمر العمل فيه إلى العام ١٩٧٠ عندما تم إلغائه وإصدار قانون آخر للشركات غير الربحية.

بعد أن تعرضنا إلى الاطار التاريخي للشركات غير الربحية، اتضح لنا مدى اهتمام غالبية دول العالم بالشركات غير الربحية، سنتعرض بداية إلى الاطار العام للشركات غير الربحية وأهداف تنظيم الشركات غير الربحية في (المبحث الأول) ثم سنتعرض إلى الأهمية الاقتصادية للشركات غير الربحية (المبحث الثاني)، وذلك قبل

(1) Peter Dobkin Hall, Ibid., p7

(2) James J. Fishman, op. cit., p633

أن نتعرض لنظريات التحليل الاقتصادي للشركات غير الربحية في (المبحث الثالث)، وفي محاولة للإحاطة بالتنظيم القانوني للشركات غير الربحية سنخصص (المبحث الرابع) للحديث حول التنظيم القانوني للشركات غير الربحية عن طريق تقييم الوسائل التي تتبعها الدول المختلفة في تنظيم عمل الشركات غير الربحية، وذلك بالتعرض الى التنظيم القانوني والتشريعي لهذه الشركات، وإيماننا بالدور بالغ الأهمية والخطورة التي تمارسه مجالس إدارات الشركات – الربحية وغير الربحية على حد سواء – سنتناول بالشرح دور ومسؤولية مجلس الإدارة في الشركات غير الربحية (المبحث الخامس)، وذلك في محاولة لمعرفة مدى اتفاق أو اختلاف مجالس الإدارات في الشركات الربحية وغير الربحية، سواء في طريقة إدارتها للعمل أو في خضوعها للتقييم والمراقبة. وسنختتم الدراسة بالتعرض لتنظيم عملية تصفية الشركات غير الربحية في ظل القوانين المقارنة (المبحث السادس). وتجدر الإشارة إلى أننا في هذه الدراسة، أتبعنا المنهج التحليلي المقارن بين القوانين المختلفة مع الإشارة بصفة خاصة الى القانون الأمريكي. وبناءً على العرض السابق سنتعرض إلى موضوع هذا البحث من خلال ستة مباحث:

المبحث الأول: الإطار العام للشركات غير الربحية

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للشركات غير الربحية

المبحث الثالث: نظريات التحليل الاقتصادي للشركات غير الربحية

المبحث الرابع: التنظيم القانوني للشركات غير الربحية

المبحث الخامس: دور ومسؤولية مجلس الإدارة في الشركات غير الربحية

المبحث السادس: تصفية وتحول الشركات غير الربحية

المبحث الأول

الإطار العام للشركات غير الربحية

والشركات غير الربحية قد تسعى إلى تحقيق مصالح مجموعة مشتركة خاصة Mutual Benefit، مثل الأندية الخاصة التي تؤسس من خلال شركة غير ربحية تهدف إلى خدمة أعضاء محددين حيث يتمتع بخدماتها أعضاء النادي فقط دون غيرهم، كما قد تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة Public Benefit، مما يعني أن الخدمات ليست حكراً على أعضاء المؤسسة فقط وإنما تمتد إلى الجمهور مثل المتاحف والمدارس المتاحة للكافة^(١).

وتتضح أهمية التفرقة بين الشركات غير الربحية التي تهدف إلى تحقيق مصلحة محددة خاصة وتلك التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة هو أنه في بعض الحالات تمنح فيها التشريعات بعض المزايا إلى الشركات غير الربحية ذات المصلحة العامة دون غيرها. فعلى سبيل المثال تقرر بعض التشريعات الضريبية في بعض الدول إعفاءً ضريبياً للشركات الغير الربحية بشرط أن يكون نشاطها عاماً وغير محدد لفئة أو مجموعة محددة. فقانون الضرائب الأمريكي Internal Revenue Code في المادة ٥٠١ (ج) يفرق في المعاملة بين ما إذا كانت الشركة غير الربحية تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أو مصلحة خاصة. فقد عرفت المادة (٥٠١) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي لسنة ١٩٥٤ الشركات التي لا تستهدف تحقيق الربح بأنها "هي تلك

(1) Thomas H. Boyd, Note, A Call to Reform the Duties of Directors Under State Not-Profit Corporation Statutes, 72 Iowa Law Review, 1986, p730.

الشركات التي تمارس الأعمال الخيرية والتعليم والتي تقوم بأعمال مدنية للمجتمع ولا يكون من أهدافها تحقيق منفعة شخصية وكذلك تكون مستثناة من تطبيق قانون فرض الضرائب، كما أن المساهمين فيها يمنحون مزايا أفضل فيما يتعلق بتطبيق قانون الضرائب^(١)."

وجدير بالذكر أنه ليست كل شركة غير هادفة للربح هي بالضرورة تعتبر خيرية فالكثير من هذه الشركات تستخدم كشكل قانوني لتنظيم النوادي الاجتماعية والتي هي بطبيعتها تهدف إلى خدمة أعضائها ولا تعتبر مؤسسة خيرية.

وننوه كذلك إلى الاعتقاد بأن الشركات غير الربحية لا تحقق أرباحاً وهو الامر المخالف للحقيقة، فهذه الشركات تحقق أرباحاً، بل إنه يجب عليها أن تقوم بتحقيق أرباح لضمان تحقيق أهدافها، ولكن الفارق هو عدم جواز توزيع هذه الأرباح على المسيطرين على الشركة^(٢)، وإنما تذهب ارباحها لخدمة المجتمع. فوفقاً للبروفيسور هانسمن من جامعة ييل Yale University فإن الشركات غير الربحية لا يوجد لها ملاك حقيقيين ولكن هناك مؤسسين والفرق شاسع كما سيتم تبيانه في هذا البحث. ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا يحق لهذه الشركات إصدار أسهم أو أي أوراق مالية

(1)Dobkin, H., Peter, A Historical Overview of Philanthropy Voluntary Associations and Nonprofit and Organizations in The United States, 1600 – 2000, The nonprofit sector: A research handbook 2, 2006, pp: 32-65.

(2)Schumpeter, Joseph A., Developments in the Law: Nonprofit Corporations, Harvard Law Review, Vol 105, No 7, May 1992, 1578-1581, p1582.

وعليه فإن النائب العام هو المعني بتنفيذ القوانين المنظمة لهذه الشركات من منطلق حماية المصلحة العامة التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها.^(١)

وتتضح هذه الفكرة في أحد أفضل التعريفات الرانجة للشركات غير الربحية، حيث يتم تعريفها بأنها: "تلك الشركات التي يمنع عليها توزيع صافي أرباحها للأشخاص الذين يسيطرون عليها مثل أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو المساهمين"^(٢). ولا يعني هذا أن الشركات غير الربحية ممنوعة من تحقيق الأرباح كما قدمنا. فالحظر يتعلق بالتوزيع وليس بتحقيق الأرباح^(٣). وهذا التعريف أيضا هو المتعارف عليه لدى الاقتصاديين. حيث يرى الاقتصاديون أن حظر التوزيع يجب أن يشمل التوزيع المباشر وغير المباشر الذي يمكن أن يتم بصورة مستترة من خلال دفع رواتب عالية ومكافآت غير مستحقة للأعضاء المسيطرين على الشركة غير الربحية. فالقوانين المنظمة للشركات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تضع قيوداً للحد من إمكانية توزيع أرباحها بشكل غير مباشر، وذلك من خلال النص على أن تكاليف إدارة الشركة غير الربحية، والتي تشمل الرواتب والمكافآت، يجب أن تكون معقولة ومعتدلة Reasonable. وكما هو معروف، فإن مثل هذا القيد المتعلق

(1) Denise Ping Lee, The Business Judgment Rule: Should it Protect Nonprofit Directors?, Columbia Law Review, Vol 103 No 4, May 2003, 925-968, p925.

(2) Henry B. Hansmann, The Role of Nonprofit Enterprise, Yale L. Journal, Vol 89, 1980, 835-901, p835.

(3) Henry B. Hansmann, ibid, p838.

بالمصاريف لا يوجد في حال الشركات الربحية؛ حيث إن الأمر متروك لقوى العرض والطلب (اليات السوق) ومراقبة الملاك^(١).

وقد أكد على ذلك المشرع الأردني في تعريفه للشركات غير الربحية في المادة الثانية من قانون الشركات على أنها "الشركة المسجلة وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، لا تهدف إلى تحقيق أي ربح وإن حققت أي عوائد فلا يجوز توزيعها على الشركاء أو المساهمين فيها"^(٢).

وقد فرضت المادة (١٠) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ والمنظم للهيئات التي لا تستهدف تحقيق ربح والصادر من مركز دبي المالي العالمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، القيود التي تحكم هذه الشركات حيث نص على الآتي^(٣):

١- لتحقيق أهداف هذا القانون لا يجوز لأي شركة أو هيئة نشأت بموجب هذا القانون أن تمارس أعمالاً من شأنها تحقيق منافع مالية للمساهمين أو المؤسسين الحاليين أو السابقين منهم.

(1) David Easley & Maureen O'Hara, The Economic Role of the Nonprofit Firm, The Bell Journal of Economics, Vol 14, No 2(Autumn, 1983), 531-538, p532.

(٢) نظام الشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٠، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، عمان الثلاثاء ٨ محرم سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ١٤ كانون اول سنة ٢٠١٠ م، رقم العدد (٥٠٧١).

(3) NON PROFIT INCORPORATED ORGANISATIONS LAW DIFC LAW NO. 6 OF 2012

٢- لا يجوز لهذه الشركات أن توزع أرباحاً أو عوائد على المساهمين أو المؤسسين الحاليين أو السابقين منهم.

٣- الأرباح الناتجة عن أعمال الشركة المؤسسة وفقاً لهذا القانون سوف تستخدم كما يلي:

أ- تمويل أعمال الشركة المصرح لها بالقيام بها.

ب- وكذلك تمويل أي أعمال لا تتعارض مع أحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ الخاص بإنشاء الهيئات التي لا تستهدف تحقيق ربح والتي يوافق عليها مسجل الشركات المذكور في هذا القانون.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك، في وقت سابق، قيود متعلقة بالنشاطات التي تستطيع الشركة غير الربحية القيام بها في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ففي ولاية ماساتشوستس كانت هناك قائمة حصرية للأنشطة التي تستطيع الشركات غير الربحية القيام بها مثل تأسيس المكتبات، ودعم الرياضة وغيرها من الأنشطة المحددة سلفاً؛ ولكن مثل هذا الأمر لم يعد متعارفاً عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم استبداله بالسماح بتأسيس شركات غير ربحية للعمل وتحقيق أي عمل مشروع for

any lawful purpose

• أهداف تنظيم الشركات غير الربحية:

تتمتع الشركات غير الربحية بخصائص وطبيعة تجعلها مختلفة عن الشركات الربحية. وعليه، فإن وجود قانون أو مجموعة قوانين تنظم عمل الشركات غير الربحية يصبح ضرورة في أي مجتمع يسعى إلى تفعيل دور مثل هذه المؤسسات؛ كما أن إدارة الشركات غير الربحية دائماً ما تكون أكثر تعقيداً من الشركات الربحية، وذلك يرجع إلى

طبيعتها التي أنشئت من أجلها^(١). ولكن من الضروري ألا يكون أي تنظيم قانوني للشركات غير الربحية عائقاً أمام نمو مثل هذه الشركات أو إفقاد المجتمع الثقة بهذه الشركات. فالقوانين لها كلفة مالية، ولهذا ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا تلتزم الشركات التي يكون دخلها السنوي أقل من ٢٥ ألف دولار أمريكي بتقديم تقارير دورية لأي جهة حكومية، بالإضافة إلى أن التنظيم الحكومي يكون محدوداً نسبياً فيما يتعلق بكيفية إدارة هذه الأموال أو المؤسسات على أساس أنه تم إنشاؤها للصالح العام والقائمون عليها يهدفون للصالح العام. ولكن البعض يشكك في مثل هذا الأسلوب من التنظيم أمام بعض التجاوزات التي تحصل في هذه المؤسسات والشركات غير الربحية^(٢).

إن عملية تنظيم الشركات غير الربحية أمر حيوي، ويهدف عادة إلى تحقيق العديد من الأهداف. ويأتي على رأس الآليات المحققة لهذه الأهداف، القواعد القانونية المنظمة لتأسيس وتسجيل الشركات غير الربحية والقواعد الخاصة بتنظيم إدارة هذه الشركات، ومن ثم يجب على أي تنظيم للشركات غير الربحية حماية المستفيدين من هذه الشركة. وختاماً فإن تجريم بعض الممارسات في هذا القطاع أمر حيوي ورئيسي. وسيتم تفصيل هذه الأهداف في هذا المبحث.

(1) Ben-Ner, A., Avner, and Benedetto Gui, *The Nonprofit sector in the mixed Economy*, University of Michigan Press, 1993, p 7

(2) Marison R. Fremont-Smith, op. cit., p1

أولاً: تأسيس وتسجيل الشركات غير الربحية:

يصبو أي قانون ينظم الشركات غير الربحية إلى وضع الشروط الخاصة بتأسيس وتسجيل مثل هذه الشركات. ومثل هذه الأمور يمكن اقتباسها أو إحالتها إلى القواعد القانونية العامة والمنصوص عليها في تشريعات الشركات الربحية، لتشابه هذه الإجراءات في حال الشركات الربحية وغير الربحية على حد السواء. وتأتي مسألة تسهيل تأسيس الشركات غير الربحية، وإزالة العواقب والصعوبات التي تواجه عملية التأسيس، على رأس أهداف أي تشريع ينظم عمل هذه الشركات^(١). ومن الضروري توضيح ووضع قواعد واضحة تحدد المركز القانوني للمؤسسين فهل يعتبرون مساهمين؟ أو لا كما سيتم تبياناه لاحقاً في هذا البحث.

وهناك بعض الدول تنص تشريعاتها على إمكانية رفض طلب تأسيس الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح. وتتفاوت الأسباب التي تؤدي لرفض تأسيس مثل هذه الشركات، فمثلاً في بعض دول يرفض طلب تأسيس الشركات غير الربحية لعدم تقديم المستندات المطلوبة كاملة كما يتطلب ذلك القانون المنظم لهذه الشركات، والبعض يؤسس الرفض على عدم قانونية الغرض من تأسيس الشركة. أما في دول أخرى فإنه يرفض تأسيس الشركات غير الربحية متى كان نشاط الشركة غير أخلاقي، ويكون للإدارة سلطة تقديرية في تفسير ما هو أخلاقي وغير أخلاقي. وفي كرواتيا يجيز القانون للإدارة رفض طلب تأسيس الشركات غير الربحية إذا رأت الإدارة وفقاً لتقديرها أن ليس هناك أي سبب وجيه لتأسيس هذه الشركة. وكذلك الحال في صربيا حيث ينص

(1) Harry G. Henn and Jeffery H. Boyd, op. cit., pp1108-1110.

القانون على أن الإدارة لها الحق في رفض طلب تأسيس الشركات غير الربحية متى ما رأت أن سبب تأسيس الشركة غير مناسب أو في غير محله^(١).
وتحتفظ الكثير من الدول بسلطة تقديرية للموافقة على تأسيس وإعتبار هذا الامر من أعمال السيادة كما هو الحال في القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ والمنظم للهيئات التي لا تستهدف تحقيق ربح والصادر من مركز دبي المالي العالمي في دولة الإمارات العربية المتحدة ما جاء في حكم المادة (١٤) من هذا القانون حيث نصت على أن لمسجل الشركات الحق في رفض التصريح بإنشاء أي شركة لا تستهدف تحقيق ربح وفقا لهذا القانون وذلك من دون إبداء الأسباب، وقرار الرفض غير قابل للطعن عليها في المحكمة.

ثانياً: حوكمة الشركات غير الربحية:

تنظيم عمل الشركات غير الربحية يتطلب أن يتم وضع القواعد الخاصة بعمل وحوكمة الشركات غير الربحية. فمثل هذه الشركات عادة ما تهمل القواعد التنظيمية الداخلية، مثل إمساك الدفاتر وآليات اتخاذ القرار. ويعود مثل هذا الإهمال إلى طبيعة هذه الشركات كون أعضائها يهدفون إلى العمل التبرعي والتطوعي أكثر من تحقيق الربح، وهو الأمر الذي يترتب عليه طبيعة عمل تكون قائمة على العفوية واللا رسمية ومن هنا تأتي أهمية قواعد حوكمة الشركات غير الربحية، وخاصة الشركات ذات

(1)Rutzen, Douglas, Moore David & Durham Michael, The Legal Framework for Non- Profit- Organizations in Central and Eastern Europe, *The International Journal of Non-For-Profit Law*, Vol: 11, Issue: 2, Feb 2009, p5.

الطابع التبرعي^(١). وتأتي أهمية قواعد الحوكمة للشركات غير الربحية نتيجة عدم وجود ملاك حقيقيين لهذه الشركات كما هو الحال لدى الشركات الربحية وعليه فإن أحد أهم أسس الحوكمة والمتمثلة بمراقبة الملاك لعمل الإدارات تكاد تكون منعدمة.^(٢)

ثالثاً: حماية المستفيدين:

بالإضافة إلى ما سبق فإن القوانين المنظمة لمثل هذه الشركات تهدف إلى وضع قواعد قانونية لحماية المستفيدين من أعمال الشركة^(٣). فكما هو معلوم، فإن المستفيدين ليس بضرورة هم المساهمون أو الشركاء المسيطرون على الشركة. فهؤلاء يكون دورهم أقرب إلى المتبرعين ويختلفون عن المستفيدين. فعلى سبيل المثال نتصور أن مجموعة من الأشخاص يرغبون في تأسيس شركة غير ربحية لتأسيس مدرسة، ففي هذه الحالة فإن المستفيدين هم الطلبة وأولياء الأمور وليس المساهمون أو الشركاء في الشركة. وعليه فيجب أن يتضمن القانون آلية لحماية مصالح المستفيدين. وهذا النوع من القواعد القانونية يمثل ضرورة عملية لضمان فعالية هذه الشركات وتحقيق أهدافها. فوفقاً للبروفيسور إيلمن فمثل هذه القواعد تشابه القواعد الخاصة بحماية المستهلكين.

(1) Ira Mark Ellman, another Theory of Nonprofit Corporations, Michigan Law Review, Vol 80 No 5 (Apr, 1982) at p 1003.

(2) Patricia Bradshaw and Bryan Hayday, Non-Profit Governance Models: Problems and Prospects, The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, Volume 12(3), 2007 Article 5, P.5

(3) Ira Mark Ellman, op. cit., 1003

المبحث الثاني

الأهمية الاقتصادية للشركات غير الربحية

في أي مجتمع قائم على فلسفة السوق الحر والملكية الفردية فإن وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات Organizational Law يكون عادة جزءاً لا يتجزأ من النسيج القانوني لهذه المجتمعات، وتشمل هذه المؤسسات الشركات الربحية وغير الربحية؛ حيث إنه من منظور اقتصادي فإن الشركات والمؤسسات الخاصة تعتبر شبكة من العقود Nexus of Contracts^(١).

ولكن السؤال الذي يطرح عادة من قبل أنصار فكر التحليل الاقتصادي للقانون Economic Analysis of Law، يتمثل بالسؤال حول الحاجة إلى وجود قوانين مثل قانون الشركات؟ ألا تكفي القواعد العامة في القانون لتنظيم مثل هذه الأعمال في المجتمعاتوما هو الهدف الرئيسي وراء مثل هذه القوانين؟^(٢)

يقدم الباحثان هانسمان وكراكمين بجامعة هارفرد ويل إجابة على هذا التساؤل، حيث يرى الباحثان أن الهدف وراء هذه القوانين يتمثل في عزل الأصول Assets

(١) للمزيد حول التأسيس الاقتصادي باعتبار الشركات والمؤسسات الخاصة في حقيقتها شبكة من العقود والانتقادات الموجه إليها راجع O'Kelley, Charles R.T., Coase, Knight, and the Nexus-of-Contracts Theory of the Firm: A Reflection on Reification, Reality, and the Corporation as Entrepreneur Surrogate (March 6, 2012). Seattle University Law Review, Vol. 35, No. 4, 2012. Available at <http://ssrn.com/abstract=2017237>SSRN:

(٢) انظر Henry Hansmann & Reinier Kraakman, The Essential role of Organizational Law, Yale Law Journal 2000: 387-440.

Partitioning لصالح الدائنين، أو بمعنى آخر لخلق المسؤولية المحدودة (^١) **Limited Liability**، ولكن ليس من المنظور التقليدي الذي يرى أن هذه الخاصية تهدف إلى حماية الملاك والمساهمين في هذه المؤسسات أو الشركات من المطالبات المترتبة بذمة الشركات بل من منظور حماية دائني هذه المؤسسات أو الشركات وحماية الشركة من دائني الملاك كونها تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة^(٢). ويصبح هذا التمييز ذا أهمية قصوى عند الحديث عن الشركات غير الربحية كما سيتم تبيانه لاحقاً في هذا البحث من منطلق حماية هذه الشركات من تنفيذ دائني المساهمين/الشركاء على حصصهم في الشركة غير الربحية.

إن النظريات الاقتصادية السائدة تقر بأن الشركات الربحية تقوم بتقديم السلع والخدمات وبكفاءة عالية في حال توافرت بعض الشروط؛ ومن أهم هذه الشروط قدرة المستهلك (دون الاضطرار إلى دفع تكلفة عالية) على تقييم السلع والتمييز بين أسعارها المقدمة من قبل الشركات المختلفة قبل أن يُقدم على الشراء؛ بالإضافة إلى القدرة على الوصول لاتفاق مع المشتري بهذا الخصوص؛ وأخيراً قدرة المستهلك على تقييم ما إذا كانت الشركة قد قامت بتنفيذ وعودها والتزاماتها المتفق عليها من عدمه. وهذه الشروط عادة ما تكون مستوفاة في القطاعات التقليدية **Standardized industrial goods**، ولكن في بعض الأحيان لا يمكن استيفاؤها إما للظروف المحيطة بالمستهلك أو بسبب طبيعة الخدمة التي لا يستطيع المستهلك تقييمها، وعليه فإن المحصلة النهائية تكون استخداماً غير كفاء للموارد، وعليه تأتي أهمية الشركات

(١) معنى المسؤولية المحدودة: هو أن تكون المسؤولية القانونية لشخص محدودة بقدر معين من المال عن ديون الشركة، حيث إن للشركة شخصية مستقلة عن شخصية الشركاء.

(2) Henry Hansmann & Reinier Kraakman, *ibid.*, P.388

غير الربحية لتقديم مثل هذه الخدمات والسلع لمعالجة الاختلال في السوق Market Failure. والسبب وراء ذلك يعود إلى أن تصرفات الشركات غير الربحية وإمكانية استغلالها للمستهلك مقيدة نسبياً بآليات السوق، ولكن القيد الرئيسي هو عدم وجود حافز لدى هذه الشركات للاستفادة من أي عملية استغلال نظراً لعدم قدرة القائمين عليها على توزيع أرباح قد تنتج عن مثل هذا الاستغلال^(١). فوفقاً للبروفيسور هانسمان فإن الشركات غير الربحية هي نتيجة وردة فعل طبيعية لنوع خاص من اختلالات السوق، ونجد ذلك في قوله^(٢):

" وخلص القول، أقترح ان تكون الشركة غير الربحية استجابة معقولة لنوع معين من " فشل السوق" market failure، وتحديداً في عدم قدرة الأجهزة التعاقدية العادية للمنتجين على الالتزام بها، والتي أطلق عليها " فشل تعاقدى"^(٣).

(1)Henry B. Hansmann, op. cit., p8.

(2)Ibid., p.845.

(3)In sum, I am suggesting that nonprofit enterprise is a reasonable response to a particular kind of 'market failure', specifically the inability to police producers by ordinary contractual devices, which I shall call 'contract failure.

المبحث الثالث

نظريات التحليل الاقتصادي للشركات غير الربحية

سنقوم في هذا المبحث بتناول النظريات الاقتصادية السائدة والتي تقدم الكثير من النظريات الاقتصادية، في إطار المحاولات المتعددة لتفسير ظاهرة الشركات غير الربحية وتحليل سلوكها، وتعد من أهم هذه النظريات نظرية الخدمات أو السلع العامة، ونظرية فشل تنفيذ الالتزامات العقدية.

وقبل التعرض إلى هاتين النظريتين نجد أنه في إطار المحاولات المتعددة لتنظيم الشركات والمؤسسات غير الربحية، والعمل على تحليل دورها وسلوكها اقتصادياً، وضعت العديد من النظريات، في محاولة لتفسير مدى أهمية هذه الشركات اقتصادياً، إلا أنه بالنظر إلى هذه النظريات الاقتصادية نجد أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول يتضمن نظريات تقوم بالتركيز على دور هذه الشركات **Theories of the role of nonprofit institutions** في إطار تحليله الاقتصادي لطبيعة عملها.

القسم الثاني يتضمن نظريات تولى عناية خاصة بسلوك هذه الشركات من خلال البحث عن إجابات عن أسئلة مثل ما هو دافع العمل لدى المدراء في هذا القطاع؟ وكيف يختلف سلوك الشركات غير الربحية عن الشركات الربحية؟^(١)

(1) Henry Hansmann, *Economic Theories of Nonprofit Organization, The nonprofit sector: A research handbook 1* (1987): 27-42., p27.

ومن منظور اقتصادي يمكن تقسيم الشركات غير الربحية إلى نوعين:

النوع الأول يضم الشركات غير الربحية التي تكون الجزء الأكبر من عوائدها نتيجة التبرعات التي تتلقاها هذه الشركات، ويمكن تسمية هذا النوع الشركات غير الربحية التبرعية Donative nonprofit firms، مثل الصليب الأحمر على سبيل المثال.

أما النوع الثاني من الشركات غير الربحية فهو الشركات التي تحقق عوائد من خلال العمل التجاري وتقديم الخدمات مثل المستشفيات غير الربحية أو المدارس والجامعات غير الربحية Commercial Nonprofit. فهذه الشركات تقوم بتحصيل الرسوم والعوائد من عملائها بشكل تجاري، ولكن بطبيعة الحال لا يتم توزيع هذه العوائد على الأشخاص المسيطرين على الشركة^(١).

ومن الأهمية بمكان تبيان أن هذا التقسيم في بعض الحالات يصبح غير دقيق. فالجامعات الخاصة التي تأخذ شكل شركة غير ربحية تكون عوائدها من المتبرعين بالإضافة إلى الرسوم الدراسية التي يقوم بدفعها الطلبة الذين هم بمثابة عملاء الشركة.

وكما تم تبيانه أعلاه فإن الكثير من النظريات الاقتصادية تم تقديمها لتفسير ظاهرة الشركات غير الربحية وتحليل سلوك هذه الشركات. من أول النظريات التي تم تقديمها نظرية الخدمة العامة Public Goods Theory، كما تعد نظرية فشل تنفيذ

(1) Henry Hansmann, ibid., P.28

الالتزامات التعاقدية *The Contract Failure Theory* من أهم النظريات التي تم تقديمها في هذا المجال، لذا سنلقى الضوء على مضمون هاتين النظريتين:

أولاً: نظرية الخدمات أو السلع العامة *The Public Goods Theory*

تعد نظرية الخدمة العامة *Public Goods Theory* من أول النظريات التي تم تقديمها لتفسير وتحليل ظاهرة وسلوك الشركات غير الربحية، والتي قدمها البروفيسور ويزبرود *Weisbrod* وذلك خلال سبعينيات القرن الماضي. وملخص هذه النظرية هو أن قطاع الشركات غير الربحية هو عبارة عن إنتاج لخدمات عامة من خلال القطاع الخاص؛ حيث إن الحكومات عادة ما تقوم بتقديم الخدمات العامة لتلبية احتياجات الناخب التقليدي *Median Voter*، وينتج عن ذلك إهمال الحكومات لتقديم الخدمات لفئات غير مخدمومة تحتاج إلى خدمات عامة نظراً لغياب الأهمية الانتخابية لهذه الفئات، وهنا يأتي دور الشركات غير الربحية لتلبية هذا الاحتياج مثل تأسيس شركة غير ربحية لإدارة وإنشاء دور الأوبرا، والتي عادة ما ستكون خارج إطار اهتمام الحكومات^(١).

وتوجه الانتقادات إلى هذه النظرية باعتبار أنها لا تقدم إجابة إلى النوع الآخر من الشركات غير الربحية مثل النوادي الاجتماعية التي من الصعب تصنيف خدماتها على أنها خدمات عامة *Public Goods*، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية لا تقدم تحليلاً أو تفسيراً لعدم قيام الشركات الربحية بتقديم هذه الخدمات العامة؟

(1) Henry Hansmann, *ibid.*, P.28

ثانياً: نظرية فشل تنفيذ الالتزامات التعاقدية The Contract Failure**Theory**

ظهرت هذه النظرية عندما قام بعض الباحثين بالبحث عن أسباب انتشار الحضانات كشرركات غير ربحية. وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن المستفيدين من خدمات هذه الحضانات والمتمثلين في الآباء غير قادرين على تقييم جودة الخدمات في الحضانات الهادفة للربح. ولمعالجة هذه المسألة بدأت فكرة تأسيس شركات غير ربحية لتقديم هذه الخدمات وبمشاركة الآباء، وهو الأمر الذي يجعل الآباء يثقون بشكل أكبر في الخدمات التي تقدمها هذه الحضانات. وقد قام البروفيسور هانسمن من جامعة ييل Yale University بتطوير هذه النظرية من خلال تبيان أن السبب وراء ظهور الشركات غير الربحية يكون عادة في ظل ظروف يكون العملاء أو المستفيدون من الخدمات التي تقدمها الشركات الربحية غير قادرين على تقييم جودة الخدمات نظراً للطابع الربحي وفي ظل غياب المعلومات التي تتيح للمستفيد من الخدمة تقييمها Asymmetry of Information ففي مثل هذه الظروف يكون للشركة الربحية الحافز والفرصة لاستغلال هؤلاء العملاء. ولنأخذ مثلاً بسيطاً يتمثل في المستشفيات الهادفة للربح. فالمريض لا يعلم إذا ما كانت الفحوصات التي يطلبها الطبيب المشرف ضرورية أو مجرد طريقة من قبل إدارة المستشفى لتحقيق المزيد من الأرباح.

وبالمقابل فالشركات غير الربحية تقدم ضماناً للعملاء نتيجة لطبيعة هذه الشركات والمتمثلة في عدم مشروعية توزيع أي عوائد تحققها الشركة Non-Distributive nature and constraint. وعليه فالحافز لتحقيق عوائد أعلى من المريض تكون منتفية في هذه الحالة؛ بالإضافة إلى غياب الحافز لتقديم خدمة سيئة بهدف تحقيق أرباح أكبر نتيجة لهذه الطبيعة الخاصة للشركات غير الربحية. وعليه

فإن هذه الشركات تنتشر في مثل هذه الظروف لمعالجة هذه الاختلالات^(١). ولهذا السبب نادراً ما ترى شركة غير ربحية لتصنيع السيارات نتيجة أن المعلومات وقدرة العميل لتحديد جودة المنتج تجعل الشركة غير قادرة على استغلال العميل بذات الشكل في حال المستشفيات وعليه فتنتفي الحاجة الاقتصادية لتأسيس شركات غير ربحية لتصنيع السيارات وذلك لغياب اختلالات في السوق.

وبما أن المريض في المستشفى غير قادر على التأكد من تنفيذ المستشفى للالتزامات العقدية، على الرغم من وجود علاقة تعاقدية بينه وبين المستشفى، فإن الأمر يؤدي إلى أخفاق في تنفيذ الالتزامات العقدية، وعليه يأتي دور الشركات غير الربحية لمعالجة هذه الظروف.

وتفترض هذه النظرية في جوهرها^(٢)، أن المنظمات غير الربحية تنشأ فيها الآليات العادية للتعاقد، والتي لا تتوفر للمستهلكين من جانب الوسائل الكافية للمنتجين، وقد يطلق على ذلك " فشل تعاقدى " وذلك وفقاً لنظرية دور المنظمات غير الربحية^(٣).

وعندما يتعلق الأمر بالشركات غير الربحية ذات الطابع التبرعي Donative Nonprofits فإن الإشكالية تكون ذات طبيعة مختلفة، حيث إن المتبرع لهذه الشركات هو بمثابة مشترٍ لخدمة ما، وما يميزه عن المستهلك سواء كان يتعامل مع الشركات

(1) Henry Hansmann, *ibid.*, P.29

(2) Henry Hansmann, *ibid.*, P.29

(3) This theory suggests, in essence, that nonprofits arise where ordinary contractual mechanisms do not provide consumers with adequate means to police producers, it has been termed the 'contractual failure' theory of the role of nonprofits

الربحية أو غير الربحية - التي تعمل وفق أسس تجارية مثل المستشفيات بمثالنا السابق - هو أن المستهلك أو المشتري الذي يتعامل مع مثل هذه الشركات يكون هو المستفيد من الخدمة المقدمة بينما المتبرع للشركات غير الربحية ذات الطابع التبرعي يقوم بشراء الخدمة لمصلحة طرف ثالث (مثل التبرع للهلال الأحمر لتمكين الهلال الأحمر من تقديم معونة للمحتاجين). ويأتي أهمية هذا التحليل للوصول لحقيقة ثابتة وهي أن هذا المتبرع أو المشتري للخدمة الذي تعامل مع شركة غير ربحية ذات طابع تبرعي ليس في موقع للتعرف عما إذا كانت هذه الشركة قد قامت بتقديم الخدمة للطرف الثالث والتي قام بشرائها أو تقييم جودة الخدمة التي تم تقديمها وعليه يكون للمتبرعين حافز بالاستمرار مع هذه الشركة الغير ربحية من عدمه to patronize a .nonprofit firm

ويرى أنصار هذه النظرية أن نظرية الخدمات والسلع العامة هي تطبيق خاص لنظرية فشل الالتزامات التعاقدية.

المبحث الرابع

التنظيم القانوني للشركات غير الربحية

تأتي القوانين المنظمة للشركات غير الربحية في بعض الأحيان وتحدد الأنشطة التي يجوز لمثل هذه الشركات ممارستها. وهذا التوجه كان السائد في خمسينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت أكثر من ٢٦ ولاية أمريكية بتبني هذا التوجه. ويمكن تقسيم هذه الأعمال أو النشاطات المحددة إلى عدة أنشطة رئيسية: " الأنشطة الخيرية والاجتماعية والترفيهية والأعمال المهنية والتعليمية والثقافية والدينية والعلمية(١)".

إلا أن المشرعين قد بدأوا بتبني التوجه الواسع، والذي لا يقيد الأنشطة التي تمارسها الشركات غير الربحية، وإنما يشترط فقط أن يكون الهدف وراء تأسيس مثل هذه الشركات عمل مشروع ولا يهدف إلى تحقيق الربح لأعضاء الشركة Not involving pecuniary profit for its members

وفي ولاية كاليفورنيا فإن السماح للتجمعات غير الربحية بتأسيس شركات يعود للقانون الخاص بالشركات الصادر في العام ١٨٥٠ Act Concerning Corporations وفي العام ١٩٣١ أصدرت الولاية قانوناً متكاملاً ينظم عمل الشركات غير الربحية General Nonprofit Corporation Law وكان مقتبساً

(1)Permissible Purposes for Nonprofit Corporations, Columbia Law Review, Vol 51 No 7 (Nov 1951) at p891-893.

بشكل كبير من ولاية أوهايو، والذي كان مشابهاً للقوانين الخاصة بولاية نيويورك وماريلند وإيلينوي وميشيغان. ولعل أهم ما يميز هذه القوانين هو إلزام الشركات غير الربحية بالقواعد العامة المتعلقة بالشركات الربحية، وهذا الأمر مستمر إلى يومنا هذا، حيث إن القانون النموذجي الخاص بالشركات غير الربحية والصادر من نقابة المحامين الأمريكية، قائم بشكل كبير على قانون الشركات الربحية^(١). والجدير بالذكر أن نقابة المحامين الأمريكية قد قامت بوضع القانون النموذجي للشركات غير الربحية عام ١٩٥٢ وتم تعديله عام ١٩٥٧، ومن بعد ذلك خضع القانون النموذجي للشركات غير الربحية للعديد من التعديلات آخرها في العام ٢٠٠٨؛ كما تجدر الإشارة إلى أن القانون النموذجي للشركات غير الربحية أقتبس وبني على أساس القانون النموذجي للشركات الربحية الصادر من ذات النقابة، وذلك بالقدر الذي لا يخل بالطبيعة الخاصة للشركات غير الربحية^(٢).

ولعل عدم حصر قوانين الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية للعمل التجاري فقط مسألة تعود إلى فهم فلسفي وإنساني من أن فكرة التأسيس Incorporation هو حق دستوري وإنساني. فوفقاً لما هو وارد في أول كتب الشروح الخاصة بالشركات في الولايات المتحدة الأمريكية الفقرة الواردة في الكتاب الخاص في الشركات الخاصة والصادر في سنة ١٨٣٢^(٣):

(1) James J. Fishman, op. cit., p636.

(2) Harry G. Henn and Jeffery H. Boyd, op. cit., p1110

(3) James J. Fishman, op. cit., p637.

" بشكل عام كانت السياسات والعرف (وبخاصة في الولايات المتحدة) تقوم بإدراج جميع الجمعيات التي تصبو إلى تحقيق مصلحة عامة، والمتعلقة بالحكومات المحلية والتجارة والاداب والدين، ويعتبر انها تعمل لتحقيق مصلحة عامة فيما يتعلق بمنحها الامتيازات الخاصة بالشركات الغير ربحية(١)".

وفي بريطانيا، فإن قانون الشركات البريطاني الصادر في العام ١٨٦٧ قد أجاز تأسيس شركات غير تجارية، ولكن صعوبة الحصول على التراخيص كون أنها تصدر من التاج البريطاني جعل الأفضلية للترست Trust عند تأسيس مؤسسات غير ربحية. والتطور القانوني في بريطانيا، بخلاف الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى تطبيق ذات القواعد القانونية عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات التبرعية. فالمسئولية القانونية على القائمين على هذه المؤسسات موحدة سواء اتخذت شكل شركات أو ترست مما يعني أن هناك قانوناً موحداً للمؤسسات التبرعية law of charities(٢).

ولم يرق المشرع الكويتي عند تنظيم أعمال الشركات غير الربحية بوضع أي قيد يتعلق بتجارية الأعمال التي تضطلع بها الشركات غير الربحية. وعليه، فإن الشركات التجارية غير الهادفة إلى الربح Commercial Nonprofit Corporations أمر مشروع في ظل القانون الكويتي، كما لم يتم حصر أعمال الشركات غير الربحية في

(1) "It has been generally the policy and custom (especially in the United States) to incorporate all associations whose object tends to the public advantage in relation to municipal government, commerce, literature, and religion. The public benefit is deemed a sufficient consideration of a grant of corporate privilege".

(2) James J. Fishman, op. cit., p620.

الأعمال المدنية فقط كما هو معمول به في بعض الأنظمة القانونية؛ فعلى سبيل المثال فإن المشرع الأردني قد اهتم بشكل مباشر بدور المؤسسات والهيئات التي لا تستهدف تحقيق ربح، حيث جعل لها تنظيماً قانونياً خاصاً حرصاً منه على الدور المهم المتوقع من مثل تلك الشركات تجاه المجتمع^(١). ولكنه في المادة الخامسة من القانون الخاص بالشركات اشترط أن تكون غايات الشركة تقديم الخدمات الاجتماعية أو الإنسانية أو الصحية أو البنائية أو التعليمية أو الثقافية أو الرياضية، أو أي خدمات مماثلة لا تحمل طابعاً ربحياً يوافق عليها المراقب؛ مما يعني أن الشركات غير الربحية التي تضطلع بعمل تجاري **Commercial non-profit** ولكن تأخذ شكل الشركة غير الربحية غير متصورة في ظل القانون الأردني^(٢).

ووفقاً لنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن نظام الشركات غير الربحية، يجب أن تتخذ الشركات غير الربحية شكل الشركات المساهمة الخصوصية، وفي المادة (٣) نص على أنه يشترط لتأسيس أي شركة غير ربحية أن تكون غاياتها تقديم خدمة أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره، ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً أو صحياً أو مادياً أو فنياً أو رياضياً أو ثقافياً أو تربوياً، دون أن تهدف إلى تحقيق الربح وإن حققت عوائد فلا يجوز توزيعها على المساهمين فيها.

(١) قانون الشركات الأردني (٢٢) لسنة ١٩٩٧، نظام الشركات غير الربحية صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (١٧). نظام الشركات غير الربحية لسنة ٢٠٠٧ منشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧-٠٥-٣١ العدد (٤٨٢٨) الصفحة ٣٧٩٢.

(٢) د.موفق سمور المحاميد، النظام القانوني للجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية في الأردن، جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية الشريعة والقانون، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٧، السنة ٣٢، يناير ٢٠٠٩.

ووفقاً للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ والمنظم للهيئات التي لا تستهدف تحقيق ربح والصادر من مركز دبي المالي العالمي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ يجوز تأسيس شركات لا تستهدف تحقيق ربح في دبي، حيث نص هذا القانون على مثل هذه الشركات، إلا أنه لا يجوز لها القيام بأعمال غير التي مصرح لها بها، وكذلك لا يجوز لها القيام بأعمال منافية للنظام العام في دولة الإمارات. وفي حالة مخالفة الشركة للأغراض المصرح لها بمزاوتها، فيكون لمسجل الشركات الحق في إلغاء ترخيص الشركة بعد منحها المدة المعقولة لتصحيح الخطأ التي ارتكبتها.

على الرغم من أن المشرع الكويتي لم يضع أي قيد يتعلق بتجارية الأعمال التي تضطلع بها الشركات غير الربحية، إلا أن المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي والصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ والمعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣^(١)، تحظر على الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح الأعمال التالية:

- ١- مباشرة الأنشطة السياسية أو الدينية أو العقائدية أو الطائفية، أو مزاولة أية أنشطة غير مشروعته أو منافية للنظام العام والآداب.
- ٢- إيواء الأطفال والمسنين أو المرضى وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة ما لم يكن ذلك بترخيص من الجهة الرسمية ذات الصلة.
- ٣- إصدار سندات أو صكوك قابلة للتداول.

(١) قرار وزير التجارة والصناعة، بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ٢٥/٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣.

فأما حظر ممارسة الأنشطة السياسية والدينية فيرجع لأسباب مختلفة: ففيما يتعلق بالحظر السياسي فهو امتداد طبيعي لحظر إنشاء تنظيمات سياسية بالكويت خاصة في غياب أي تنظيم للأحزاب أو الجمعيات السياسية. ولا يخفى على القارئ أن مثل هذا الحظر يلغي الدور الحيوي والإيجابي الذي تساهم به الشركات غير الربحية في أي مناخ سياسي منفتح، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تلعب الشركات غير الربحية دوراً رئيسياً في اللعبة السياسية، حيث إن هذه الشركات غير الربحية التبرعية بشكل خاص تؤسس لخدمة فئة مظلومة أو غير مؤثرة في المجتمع، وعليه فإن هذه الشركات تقوم بدور تمثيل هذه الفئات، مثل الشركات غير الربحية الهادفة لحماية المستهلكين. ولكن من الأهمية بمكان عدم إغفال الدور السلبي في الحياة السياسية الذي يمكن لهذه الشركات أن تقوم به مثل دعم مرشح مقابل آخر وغيره من التدخل غير المحايد، وعليه فإن المشرع في الولايات المتحدة الأمريكية قد قام بوضع تشريعات تنظم التبرعات والدعم الذي يمكن لهذه الشركات تقديمه *campaign funding regulations*^(١). ولا بد الإشارة إلى أن مسألة مساهمة الشركات بكافة أنواعها في الدعم المالي السياسي مسألة خلافية في المحاكم الأمريكية وأحكام المحكمة العليا تميل إلى أن الشركات لها حقوق دستورية تعطيها الحق في الخوض في المسائل السياسية وآخر هذه الأحكام هو حكم المحكمة العليا في *United vs. Citizens*^(٢).

(1) Schumpeter, Joseph A., op. cit., p1657.

(٢) للمزيد حول هذا الحكم انظر:

Richard A. Epstein, *Citizens United v. FEC: The Constitutional Right That Big Corporations Should Have but Do No Want*, Harvard Journal of Law & Policy, Vol 34, Number 2011, p640.

أما بالنسبة للإطار القانوني المنظم للشركات التي لا تستهدف تحقيق أرباح في أوروبا الشرقية فقد حدثت هذه القوانين في منتصف التسعينيات، حيث وجدوا أن القوانين المعمول بها آنذاك قديمة ولا تساعد على تحقيق الهدف المرجو من هذه الشركات تجاه تنمية ومساعدة المجتمع. وقد جاءت هذه القوانين بأحكام مختلفة منها المرن ومنها الشديد والمعقد. والقوانين المنظمة للشركات التي لا تستهدف تحقيق ربح تختلف من دولة إلى أخرى؛ حيث يجب مراعاة أحوال المجتمع لكي تتماشى أحكام هذا القانون مع ما هو مقبول تطبيقه في كل دولة على حدة وذلك لتجنب النص على قواعد قانونية غير قابلة للتطبيق مما يفقد هذا النوع من القوانين الفائدة المرجوة منها.^(١) ودانما ما يكون هناك جهة يعهد إليها، مهمة تطبيق الأحكام المتعلقة بالشركات التي لا تستهدف تحقيق ربح. فمن الدول من ينشئ هيئة خاصة لهذا الغرض، ومن الدول من يجعل الجهة المنوط بها تنظيم أحوال الشركات التي لا تستهدف ربح وزارة معينة^(٢).

الشركات غير الربحية في القانون الكويتي:

أصدر المشرع الكويتي قانون الشركات الجديد بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ والمعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتنظيم الشركات في الكويت وجاء هذا القانون بعد العمل بالقانون القديم رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ لما يقارب ال ٥٠ عاماً^(٣). وقد استحدث قانون الشركات الجديد كثيراً من الأحكام المتطورة والمنصوص

(1)Rutzen, Douglas, Moore David & Durham Michael, op. cit., p1.

(2)Rutzen, Douglas, Moore David & Durham Michael, ibid, p2.

(٣) قانون الشركات التجارية الكويتي الملغى بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠.

عليها في القوانين المقارنة. ومن الأحكام التي استحدثها المشرع الكويتي في قانون الشركات الجديد هو السماح بتأسيس شركات لا تستهدف تحقيق ربح وجعل لها إطاراً قانونياً وتنظيماً للمرة الأولى في تاريخ دولة الكويت؛ حيث إن قانون الشركات القديم كان يشترط أن تكون الشركات ربحية. وعليه فقد عرف القانون الشركة بالمادة (٣) حيث نص على أن:

"تأسس الشركة بعقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف تحقيق الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة".

وفي نفس المادة أجاز القانون استثناء تأسيس شركات لا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح ولها أن تتخذ أي شكل من أشكال الشركات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الشركات باستثناء الشركة المساهمة.

كما تنص المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي والصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠١٣/٢٥٤ بخصوص الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح على أن:

"تؤسس الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح بموجب عقد أو نظام يحدد حقوق الشركات والتزاماتهم وغير ذلك من الشروط، وتتخذ الشركة أحد الأشكال المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون بما يتناسب مع طبيعتها على ألا تتخذ شكل شركة مساهمة عامة".

وتسري على الشركة - فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الفصل
- أحكام القانون واللانحة فيما يتعلق بالشكل الذي تتخذه وبما لا يتعارض مع
طبيعتها كما تسري الأحكام المبينة في المواد التالية".^(١)

ولم يتبنى المشرع الكويتي ذات التوجه المتبع في الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية التي خصصت قانوناً مستقلاً للشركات غير الربحية، بل ارتأى المشرع أن تكون الشركات غير الربحية جزءاً من قانون الشركات. ومثل هذا التوجه ليس مستغرب في جميع الولايات الأمريكية، بل إننا نجد في ولاية ديلوير Delaware State، حيث إن الشركات غير الربحية منظمة بذات القانون الخاص بالشركات الربحية، ولكن من الأهمية بمكان التأكيد على أن مثل هذا التوجه يمثل الاستثناء وليس الأصل العام، عندما يتعلق الأمر بألية تنظيم الشركات غير الربحية.^(٢) وعليه كان من الأفضل لو أن المشرع الكويتي قام بتخصيص قانون مستقل أو فصل كامل على أقل تقدير للشركات غير الربحية. وذلك لتناول القواعد الخاصة بالشركات غير الربحية مثل عملية التحول إلى شركة ربحية أو الاجراءات الخاصة بالتصفية بالإضافة إلى طبيعة ملكية هذه الشركات فهل المؤسسين يعدون ملاك لهذه الشركات غير الربحية خاصة في حال تبني قواعد للتصفية تمنع توزيع أصول الشركة على المؤسسين ففي هذه الحالة ما هو التكييف القانوني الذي سيتبناه المشرع هل سيتم تبني التوجه الأمريكي الذي لايعتبر المؤسسين ملاك للشركة ولايعترف بوجود مساهمين للشركات غير الربحية أم لا؟ فكل هذه المسائل وغيرها تتطلب أن يتم تخصيص فصل كامل أو قانون كامل كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) قرار وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت رقم ٢٠١٣/٢٥٤ بخصوص اللانحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي ٢٥ لسنة ٢٠١٣.

(2) Marison R. Fremont-Smith, op. cit., p152.

وتنص المادة (٥) من قانون الشركات الكويتي على وجوب إضافة عبارة (غير هادفة للربح) على جميع الأوراق والمطبوعات التي تستخدمها في أعمالها والعقود التي تبرمها مع الغير إضافة إلى أن نكتب هذه العبارة كذلك اسم الشركة التجاري وعنوانها إن وجد.

ومن وجهة نظرنا يمكن اعتبار الشركات التي لا تستهدف تحقيق ربح فاقدة لركنين مهمين من الأركان الموضوعية الخاصة لإنشاء الشركات ألا وهما: ركن اقتسام الأرباح والخسائر وركن نية المشاركة، حيث تحظر اللائحة التنفيذية للقانون على الشركات التي لا تهدف إلى ربح أن تقوم بتوزيع أرباح على الشركاء أو المساهمين بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن يجوز لها أن تستخدم أي عوائد أو أرباح لتحقيق أغراضها والأهداف التي أنشئت من أجلها وتوسعة أنشطتها. ولكن قد يقال إن هذا الأمر غير صحيح نظراً لأن الأرباح يتم توزيعها على المستفيدين وليس الملاك فهي بمثابة حوالة حق من الملاك إلى المستفيدين.

ونرى أن المشرع الكويتي لم يوفق عندما قام بتنظيم الشركات غير الربحية. فقد جاءت اللائحة التنفيذية بقاعدة تنسف فلسفة الشركات غير الربحية. فقد أجازت اللائحة التنفيذية للشركات غير الربحية التحول إلى شركة ربحية، وهو الأمر المستنكر والذي يتعارض مع ما هو متعارف عليه في القوانين المقارنة والتي تحظر على الشركات غير الربحية التحول إلى شركات ربحية؛ حيث إن وجود مثل هذا الخيار قد يصبح وسيلة احتيالية. فمن الممكن لشركات غير الربحية الحصول على رعايات مالية أو عينية من قبل الغير ومن ثم يقرر الملاك تحويلها إلى شركة ربحية والاستفادة من هذه الأموال. فقد كان حرياً بالمشرع عدم السماح للشركات غير الربحية بالتحول إلى شركات ربحية أو تنظيم هذه العملية كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن القواعد الخاصة بالتنصيف والتي سيتم تناولها في المبحث الرابع من هذا البحث.

ومن ناحية أخرى، فإن المشرع الكويتي لم ينظم مدى امكانية تنفيذ دائني ملاك الشركة غير الربحية على حصصهم في مثل هذه الشركات، وقد تم ترك هذه المسألة للقواعد العامة، ومن ثم فإنه يجوز التنفيذ على حصة ملاك الشركة غير الربحية، وهذا الأمر يتعارض أيضا مع طبيعة الشركات غير الربحية، فمؤسسوها، في حقيقة الأمر، يضطلعون بعمل تبرعي، ومن ثم فإنه يجب عزل حصصهم عن دائرة ضمان الدائنين، وهو الأمر المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن بالنظر الى الطبيعة الخاصة للشركات غير الربحية فإنه يستوجب تحديد الطبيعة القانونية لمؤسسين الشركات غير الربحية فهي بلا شك شركات قائمة على اعتبار وطبيعة خاصة يغلب عليها الطابع التبرعي أكثر من التجاري فطبيعة هذه الشركات لاتجيز توزيع أي أرباح بشكل مباشر أو غير مباشر للمؤسسين و هي قائمة على اعتبارات شخصية تتمثل باتفاق مجموعة افراد لتأسيس الشركة غير الربحية لتحقيق أهداف إجتماعية. و عليه فإن إمكانية التنفيذ على حصص المؤسسين بهذه الشركات يتعارض مع طبيعة هذا العمل و يفترض أن تخرج هذه الحصص في الشركات غير الربحية من دائرة الضمان العام لدائني المؤسسين كما هو الامر المتبع في حال شركات الاشخاص ففي ظل قانون الشركات القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ المادة ١٢ و في ظل قانون الشركات الكويتي القديم فإنه لايجوز التنفيذ على حصص الشركاء في شركات الاشخاص و لكن يجوز التنفيذ على ارباحهم في هذه الشركات دون الامكانية على تنفيذ على حصصهم في شركات الاشخاص نتيجة لطبيعتها الخاصة فإذا المشرع إرتأى الحفاظ على الطبيعة الخاصة لهذه الشركات فإنه من باب أولى عدم جواز التنفيذ على الحصص في الشركات غير الربحية وذلك لطبيعتها الخاصة.

المبحث الخامس

دور ومسؤولية مجلس الإدارة في الشركات غير الربحية

يتولى إدارة الشركة الربحية المساهمة مجلس إدارة يضم عددا من الأشخاص، ويعاونهم في أداء مهامهم الوظيفية عدد من الموظفين، ويخضع هذا المجلس في إدارته للشركة الربحية لرقابة وإشراف الجمعية العامة للمساهمين من جانب، كما يخضع لمراقبة مراقبي حسابات الشركة من جانب آخر، كما تخضع الشركات الربحية في أداء عملها إلى الرقابة الحكومية من الهيئات والمؤسسات الرقابية الحكومية المختصة بضمان التأكد من حسن إدارة مجلس الإدارة لعلمه، وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لعمل الشركات.

أما في الشركات غير الربحية فإن مجلس إدارة الشركة له وضع خاص، حيث لا يخضع في الغالب لرقابة أو إشراف الجمعية العامة للمساهمين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن العجز التشريعي في العديد من الدول يخرج الشركات غير الربحية من نطاق رقابة وإشراف المؤسسات الرقابية الحكومية، وذلك على الرغم من أن مهامها لا تختلف عن المهام التي يقوم بها ممثلوهم في الشركات التي تستهدف تحقيق ربح من حضور الاجتماعات ووضع الاستراتيجيات للشركة،... الخ، وغالبا ما يكون هؤلاء المدراء متطوعين لإدارة الشركة بدون مقابل.^(١)

(1) Farm, Eugene, H., Can Lead Directors Help Improve Non-For-Profit Board Performance?, International Journal of Non-For-Profit Law, the International Center for Not-for-Profit Law, Vol: 14, No: 1-2, April 2012, p 57.

وتعرضنا لدور ومسؤولية مجلس الإدارة في الشركات غير الربحية يوجب علينا توضيح الفرق بين مجالس الإدارة في الشركات الربحية والشركات غير الربحية (المطلب الأول)، وتوضيح طريق تقييم ومراقبة أعضاء مجلس الإدارة في الشركات غير الربحية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مجلس الإدارة في الشركات الربحية وغير الربحية

لعل القارئ يتساءل عما إذا كان هناك أي اختلاف أو الحاجة لإيجاد اختلاف فيما يتعلق بمسؤولية أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية عند مقارنتهم بتمثيلهم في الشركات الربحية. والحقيقة أن المسألة محل خلاف: فالبعض يرى أن أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية يجب أن تكون مسؤوليتهم أكبر من مسؤولية الأعضاء بالشركات الربحية نظراً للآثار السلبية التي قد تنتج بسبب إهمالهم أو عمليات الغش. فالشركات غير الربحية بطبيعتها مرتبطة ارتباطاً لصيقاً بالعمل الخيري والتطوعي في المجتمعات، وعدم تنظيمها سيدفع أفراد المجتمع إلى التوقف عن التبرع لعدم ثقتهم بالقطاع، وعليه فإن إيجاد معايير مشددة للمسئولية المدنية لمجالس إدارات الشركات غير الربحية تصبح ضرورة.

ونرى هذا التوجه في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رفض العديد من الفقهاء لتطبيق قاعدة القرار التجاري^(١) Business Judgment Rule على

(١) للمزيد عن قاعدة القرار التجاري انظر:

Arsht, S. Samuel, "The Business Judgment Rule Revisited," Hofstra Law Review: Vol. 8: Iss. 1, Article 6. 1979.

مجالس الإدارات غير الربحية^(١). ولعل السبب الآخر وراء هذا التشدد هو طبيعة هذه المجالس في ظل القانون الأمريكي، ففي العديد من المؤسسات غير الربحية لا يتمتع أعضاء الشركة (مؤسسي الشركة)^(٢) بحق التصويت، وتعتبر هذه المجالس مستقلة، ويقوم المجلس بتعيين أعضائه ذاتياً مما يعني أنه في حال شغل مقعد من مقاعد المجلس يقوم المجلس نفسه بتعيين عضو جديد دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجمعية العامة كما هو معمول به في الشركات الربحية *Self-Perpetuating* مما يجعل المجلس بعيداً عن المسائلة المباشرة لأعضاء الشركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى استغلال بعض أعضاء هذه المجالس الموارد المتاحة للشركة غير الربحية. ولهذا السبب فإن النائب العام الأمريكي، في الكثير من الولايات، يكون هو المعني بمراقبة ومحاسبة هذه المجالس^(٣). ويضيف أصحاب هذا التوجه أن صمامات الأمان الخارجية التي تضبط سلوك أعضاء مجالس الإدارات بالشركات الربحية غير متوفرة في حال الشركات غير الربحية مثل قوانين الإفصاح وخضوع هذه الشركات لجهات رقابية مثل هيئات أسواق المال أو تفاعل سعر الشركة بالبورصة في حال تخبط مجلس الإدارة مما يحفز المستثمرين للاستحواذ على الشركة ومن ثم تغيير مجلس الإدارة *Market for Control*^(٤).

(1) Denise Ping Lee, op. cit., p927.

(٢) في ظل القانون الأمريكي فإن المصطلح المستخدم للدلالة على مساهمي الشركات غير الربحية هو أعضاء *Members* وليس مساهمين *Shareholders*.

(3) Denise Ping Lee, Ibid, p935.

(4) Schumpeter, Joseph A., op. cit., p1591.

وعلى الرغم من هذه الآراء إلا أن المشرع الأمريكي ارتأى أن يكون أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية خاضعين لواجبي الولاء والأمانة Fiduciary Duty التي تطبق على المجالس في الشركات الربحية. ولكن هناك بعض المحاكم التي قررت أن المجالس الخاصة بالشركات غير الربحية يفترض أن تخضع لمعايير أشد من تلك المطبقة في حالة الشركات الربحية، وبشكل خاص فإن المعايير واجبة التطبيق هي المعايير الخاصة بالأمناء Trustees^(١)، بينما هناك محاكم تبنت رأياً اقل تشدداً وأبدت عدم رغبة للتدقيق وتمحيص قرارات مجالس إدارات الشركات غير الربحية من منطلق أن عمل هذه المجالس قائم على العمل التبرعي، وأن التشدد في التدقيق في هذه القرارات قد ينفّر هؤلاء الأعضاء المتطوعين^(٢).

وأمام هذا التباين فإن القانون النموذجي الخاص بالشركات غير الربحية الصادر من نقابة المحامين الأمريكية بالعام ١٩٨٧ قد حسم المسألة من خلال النص صراحة على أن أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية لا يعتبرون قانونياً بمثابة الأمناء كما هو متبع في الترسست Trusts. وقد تبني القانون ذات المعايير المطبقة على الشركات الربحية والمتمثلة في واجب الولاء Duty of Loyalty وواجب بذل العناية الواجبة Duty of Care، ومن ثم فإن القانون النموذجي لا يمنع التعاملات مع أطراف ذات صلة، وهي تلك التعاملات التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها مادامت

(1)Lizabeth Moody, State Statutes Governing Directors of Charitable Corporations, 18 U.S.F. L Rev., 1984, p.749

(2)Samarkand of Santa Barbara v. CTY., SANTA BARBARA, 216 Cal. App. 2d 341, 31 Cal. Rptr. 151 (Ct. App. 1963).

عادلة وأنها مستوفية للقواعد الخاصة بهذا الشأن مثل الإفصاح والامتناع عن التصويت للعضو صاحب المصلحة^(١).

بينما نرى أن بعض القوانين العربية قد تبنت الرأي المتشدد، حيث نصت المادة (١٠) من قانون الشركات الأردني على أنه في حال الشركات غير الربحية فإنه لا يجوز أن يكون لأي عضو من أعضاء الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي شركة ربحية أخرى تقوم بتنفيذ مشاريعها. وعلى ذات النهج فإن القانون الفلسطيني المنظم للشركات غير الربحية قد نص في المادة (٧) على أنه لا يجوز أن يكون لأي مساهم من المساهمين في الشركات غير الربحية أو لأحد أقاربه من الدرجة الثانية مصلحة مباشرة مع أي شركة ربحية تقوم بتنفيذ مشاريعها^(٢).

المطلب الثاني

تقييم ومراقبة أعضاء مجلس الإدارة في الشركة غير الربحية:

كما سبق وتناولنا الفارق بين وضع مجلس الإدارة في الشركات الربحية وغير الربحية، وبخاصة فيما يتعلق بالرقابة على أعمالهم، لما تتمتع به هذه المجالس من طبيعة خاصة، حيث لا يتمتع أعضاء الشركة في العديد من المؤسسات غير الربحية بحق التصويت، كما لا تخضع المؤسسات غير الربحية للعديد من القيود التي تنظم عمل الشركات الربحية كقوانين الإفصاح، كما لا تخضع في عملها لرقابة الجهات الرقابية الحكومية.

(1) Schumpeter, Joseph A., op. cit., p1594.

(٢) قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن نظام الشركات غير الربحية. المادة ١٣ و١٤.

ومن هنا تأتي أهمية معالجة مسألة من الجهة المخولة برفع دعاوى المسؤولية على أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية، كون أن الشركات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد فيها مساهمون بخلاف الشركات الربحية، حيث إن المساهمين في الشركات الربحية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، عادة ما يقومون هم بتحريك دعاوى المسؤولية ضد أعضاء مجلس الإدارة. وللإجابة على هذا التساؤل الخاص بتحديد الجهة المخولة بتحريك دعاوى المسؤولية فإن هناك خمس مجموعات (جهات) يمكن إعطاؤها الحق والصفة *Standing* في تحريك مثل هذه الدعاوى في حال الشركات غير الربحية.

فالجهة الأولى التي لها الحق والصفة في الولايات المتحدة الأمريكية لتحريك دعوى المسؤولية المدنية تتمثل في النائب العام للولاية *state attorneys general*، والجهة الثانية تتمثل في أعضاء مجلس الإدارة الآخرين في الشركة، ويتصور هذا الأمر في حال المسؤولية الفردية لأحد أعضاء المجلس وذات الحق والصفة يمكن إعطاؤها لأعضاء الشركة غير الربحية *Members*، وهؤلاء يختلفون عن المساهمين، فقد عرف القانون النموذجي للشركات غير الربحية أعضاء الشركات غير الربحية ليشمل "الأشخاص الذين يحق لهم التصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتصويت أو توكيل الغير للنظر في التعاملات الرئيسية وفقاً لما هو وارد في النظام الأساسي للشركة"^(١)

(١) انظر القانون النموذجي للشركات غير الربحية للعام ٢٠٠٨.

" الشخص الذي لديه الحق؛ وفقا لعقد التأسيس أو النظام الداخلى للشركة وليس كوكيل؛ في التصويت أو الانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوكلاء أو التصويت على اى نوع من المعاملات الأساسية للشركة"^(١)

أما الفئة الرابعة فتتمثل في المتبرعين للشركة، وختاما فان الفئة الخامسة تشمل المستفيدين أو الأشخاص الذين تربطهم علاقة خاصة مع الشركة غير الربحية
Special Relationship to a nonprofit organization^(٢).

وقد دأبت المحاكم الأمريكية على قبول دعاوى من الفئات الثلاث الأولى (النائب العام، أعضاء الشركة وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين) ورفض دعاوى المسؤولية المرفوعة من المتبرعين والمستفيدين. ولا يعني الرفض للفئتين الأخيرتين عدم قبول دعاوى المسؤولية بشكل مطلق. ففي قضية Jones v. Grant قام طالب بتحريك دعوى جماعية Class Action ضد أعضاء مجلس إدارة الجامعة نتيجة سوء استغلال أموال المؤسسة، وقد قررت المحكمة أن الطالب لديه ما يكفي من مصلحة لتحريك الدعوى "the students had a sufficient special interest in the enforcement of a charitable trust"^(٣)

(1) " A person who has the right in accordance with the articles of incorporation or bylaws and not as a delegate to select or vote for the election of directors or delegates or to vote on any type of fundamental transaction".

(2)Schumpeter, Joseph A., op. cit., p1594.

(3)Schumpeter, Joseph A., Ibid., p1597.

وتتمثل الإشكالية في وضع نظام فعال لتحريك الدعاوى ضد أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية مع غياب المحفزات والمعلومات كما هو الحال في الشركات الربحية. ففي الشركات الربحية فإن المعلومات متاحة أكثر من الشركات غير الربحية نتيجة القوانين المنظمة لأسواق المال، بالإضافة إلى وجود تسعيرة للأسهم مما يمثل مصدر معلومات جوهري، أضف إلى ذلك أن غالبية دعاوى المسئولية لأعضاء مجلس إدارة الشركات الربحية هي نتيجة الدعاوى الجماعية التي عادة ما يتكفل بها مكاتب محاماة من ناحية الإعداد والتكاليف مقابل حصول المكتب على نسبة من التعويض في حال صدور حكم بالتعويض لصالح المساهمين، وهذا الأمر غير متوافر في حال الشركات غير الربحية؛ حيث إن التعويض يعود للشركة وليس للمساهمين؛ ذلك أنه لا يوجد مساهمون أو ملاك في حال الشركة غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن ما يعرف بتنفيذ القانون من قبل الأفراد وليس الأجهزة الرسمية **Private Enforcement** غير متوافر بشكل فعال في حال الشركات غير الربحية.

وأمام هذا الواقع الخاص بالشركات غير الربحية والذي يتطلب بطبيعته تدخلاً تشريعياً لتنظيمه، فإن بعض الفقهاء والباحثين يرون أن هناك ثلاثة طرق لمعالجة القصور الخاص بمسئولية أعضاء مجلس إدارة الشركة غير الربحية: الطريقة الأولى هي التدخل التشريعي لوضع معايير وقواعد للمسئولية أعلى من تلك التي تطبق على مجالس إدارات الشركات الربحية. أما الطريقة الثانية فتتمثل في توسيع رقعة الأشخاص والجهات التي يحق لها تحريك دعاوى المسئولية لتشمل المستفيدين والمتبرعين،

والطريقة الأخيرة ترتبط بتغليظ العقوبات ودرجة المسئولية على أعضاء مجلس الإدارة.^(١)

واستنادا للانتقادات التي وجهت إلى تطبيق ذات المعايير المطبقة على أعضاء مجالس إدارات الشركات الربحية على أعضاء مجالس الشركات غير الربحية فإن بعض الباحثين يرون أن تطبيق معايير الترسر على أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية سيكون أفضل نتيجة؛ ويرجع ذلك إلى أن هذه المعايير الخاصة بالترسر تعد اشد. فواجب بذل العناية الواجبة *Duty of Care* المطبق على أعضاء الترسر وفقا للقانون الأمريكي يلزم الأعضاء أن يبذلوا العناية المطلوبة عند القيام بأعمالهم كذلك المتوقعة منهم عند إدارة أموالهم الخاصة^(٢)، وهذا المعيار اشد من المطبق على أعضاء مجالس إدارات الشركات الربحية؛ حيث إن معيار الشخص العادي هو المطبق. وكما تم الإشارة أعلاه فإن بعض المحاكم في سبعينيات القرن الماضي قد تبنت هذا التوجه. ففي قضية *Lynch v. John M. Redfield Foundation*^(٣) قام مجلس إدارة شركة غير ربحية تبرعية بإيداع أموال الشركة في حساب جار وتم تحريك دعوى إهمال على الأعضاء على أساس انه من المفترض أن يتم إيداع الأموال في حساب توفير لتحصيل فوائد على الأموال المودعة. وقد حكمت المحكمة بإهمال المجلس لعدم إيداعه الأموال في حساب توفير وألزمت الأعضاء بدفع الفائدة التي كان من المفترض أن تحصل عليها الشركة في حال إيداع أموالها في حساب توفير. وقد كان أحد أوجه

(1) Schumpeter, Joseph A., *ibid.*, p1601.

(2) Denise Ping Lee, *op. cit.*, p936

(3) *Lynch v. John M. Redfield Foundation*, 9 Cal. App. 3d 293, 88 Cal. Rptr. 86 (Ct. App. 1970).

دفاع الأعضاء أن عملهم تبرعي بخلاف عمل الأمناء في الترسن الذين يتلقون أجراً مقابل عملهم.

ويرجع السبب من وراء تطبيق غالبية المحاكم لمعيار العمل التجاري **Business Judgment Rule** هو أن عمل أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية لا يختلف عن الشركات الربحية، بل إن العديد من الشركات غير الربحية يعتبر عملها ربحياً ولكن الفارق الوحيد هو أن الأرباح لا يتم توزيعها، وعليه فلا يوجد سبب لتطبيق معايير مختلفة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مبدأ **Business Judgment Rule** يعود إلى العام ١٨٢٩ في القضية الشهيرة للمحكمة العليا في ولاية لويزيانا **Percy v. Millaudon**؛ حيث قررت المحكمة أنه يجب للحكم ضد عضو مجلس إدارة أن يتم إثبات "أن العضو قد ارتكب خطأ جسيماً أو إهمالاً جسيماً؛ بحيث إنه لا يتصور أن شخصاً عادياً قد يقع في ذات الخطأ"^(١).

ويأتي هذا المبدأ كضمانة **safe harbor** لأعضاء مجالس الإدارات الذين يقومون باتخاذ قراراتهم على معلومات كافية وبحسن نية ليكونوا بمنأى عن أي مساءلة استناداً إلى مخالفة واجب بذل العناية الواجبة، بمعنى آخر لن يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين لارتكاب قرارات خاطئة، ولن يكون للمحاكم دور في تقييم مدى صحة قرارات المجلس ما لم يكن هناك خطأ جسيم مثل اتخاذ قرار من دون توافر أي معلومات. فالمحاكم ليست معنية بنتائج القرار وإنما بظروف وإجراءات اتخاذ

(1)The court required a showing of error on the part of the director 'so gross a kind that a man of common sense, and ordinary attention, would not have fallen into it

Percy v. Millaudon, 6 Mart.(ns) 616, 17 Am. Dec. 196 (1828).

القرار^(١). وهناك خمسة أسباب عادة ما يتم ذكرها وراء تبني Business Judgment Rule في حال الشركات الربحية، ومن أهم هذه الأسباب هو تحفيز الأعضاء على الدخول في مخاطر؛ حيث إن الشركات المبدعة والتي عادة ما ينتج عنها منتجات وخدمات لها التأثير الأكثر على المجتمعات الإنسانية هي تلك الشركات التي تقرر الدخول باستثمارات وأفكار عالية المخاطر، والدراسات أثبتت أن معظم هذه الأفكار تنتهي بالفشل ولكن تلك الناجحة يكون أثرها الإيجابي غير مسبوق، وعليه فإذا كان أعضاء مجالس الإدارات بالشركات يعملون في ظل شبح المسئولية إذا ما ترتب على قراراتهم خسائر بالشركة فإن السلوك الطبيعي في هذه الحالة هو الابتعاد عن مثل هذه القرارات الخطرة، وهو الأمر الذي سيكون له أثر سلبي على الحضارة الإنسانية.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن مستوى المخاطر عادة يتحدد بطبيعة المساهمين، فهم من خلال الجمعية العمومية يملكون تقييد مجلس الإدارة عندما يتعلق الأمر بالدخول في استثمارات عالية المخاطر مما يعني أن هناك صمام أمان متمثل في المساهمين عندما يتعلق الأمر بدرجة المخاطر. ففي قضية (2) Joy v. North بينت المحكمة أن "فرص تحقيق الربح عادة ما تكون مرتبطة بالمخاطر المتوقعة، وأنه من مصلحة المساهمين ألا يقوم القانون بوضع محفزات لأعضاء مجالس الإدارات تجعلهم شديدي الحذر في قراراتهم"^(٣).

(1) Lori McMillan, The Business Judgment Rule as an Immunity Doctrine, Wm. & Mary Bus. L. Rev., 4, 2012, p. 521

(2) Joy v. North, 692 F.2d 880 (2d Cir. 1982).

(3) Because potential profit often corresponds to the potential risk, it is very much in the interest of shareholders that the law not create incentives for overly cautious corporate decisions

وبعد ذلك بدأت الأحكام المطبقة على مدراء الشركات غير الربحية تخف، حيث في عام (١٩٦٢) لم تعد للمدراء مسؤولية عن ديون الشركة، وأصبحت التعاملات ذات الصلة تتطلب موافقة ثلثي الأعضاء بعد ما كانت تتطلب موافقة جميع الأعضاء بالإضافة إلى إباحة القانون ونظام الشركة لمثل تلك المعاملات الخاصة بالتعامل مع أعضاء مجالس الإدارة. وفي عام (١٩٧٠) طبق قانون نيويورك للشركات التي لا تستهدف تحقيق أرباح بدلا من قانون عضوية الشركات المذكور أعلاه، واحتوى القانون الجديد على أحكام مشابهة لأحكام قانون نيويورك للشركات التجارية والتي تستهدف تحقيق أرباح من حيث مسؤوليات المدراء والأحكام الخاصة بالتعاملات ذات الصلة^(١).

وبالنظر في وضع الشركات غير الربحية فإنه وفقا للبعض فإن هذه الضمانات والمتمثلة بشكل خاص في دور المساهمين غير متوفرة في الشركات غير الربحية لعدم وجود مساهمين أصلا في هذه الشركات وفقا للقانون الأمريكي، وعليه، فإن السياق العام المتوفر في حال الشركات الربحية والذي يحكم مبدأ **Business Judgment Rule** غير متوفر في حال الشركات غير الربحية. ولذلك يرى البعض أنه من غير المناسب تطبيق هذا المبدأ على الشركات غير الربحية، خاصة أن طبيعة الشركات غير الربحية ذات الطابع التجاري يفترض فيها، بحكم طبيعتها الدخول وتحمل مخاطر كما هو متوقع في الشركات الربحية. بل إن الأمر ينسحب لبعض الشركات الربحية التي بطبيعتها يفترض أنها ذات مخاطر طبيعية. ففي مجموعة أحكام محاكم أمريكية تم التمييز بين أعضاء مجالس إدارات الشركات المالية والشركات غير المالية وقد تم تبني

(1) Fishman, James J., op. cit., p 650.

معيار مسنولية أشد لأعضاء مجالس إدارات الشركات المالية استناداً إلى أن هذه الشركات بطبيعتها منخفضة المخاطر.^(١)

أما السبب الثاني وراء تبني مبدأ **Business Judgment Rule** هو منع المحاكم من التشكيك أو إعادة النظر بالقرار المتخذ من قبل مجلس الإدارة، وهو الأمر الذي يكون عرضه لما يعرف بـ **Hindsight problem** ولأن المحاكم أيضاً لا تملك القدرة الفنية ولا أجهزتها المعاونة لتقييم المسائل الفنية. ففي أحد الأحكام ذهبت المحكمة إلى أن عدم احترام المحاكم لقرارات مجالس الإدارات التي تم اتخاذها بحسن نية من قبل أعضاء محايدين **disinterested directors** سيجعل من المحاكم المجلس الأعلى فوق مجالس الإدارات ^(٢).

ويرى البعض أن هذا الأمر لا ينطبق على الشركات غير الربحية. فقرارات الشركات غير الربحية التبرعية بشكل خاص عادة ما تكون بسيطة وغير معقدة، ولذلك فلا يوجد مانع من إعطاء المحاكم الحق في مراجعة هذه القرارات لبحث صوابها من عدمه.^(٣)

(1) Denise Ping Lee, op. cit., p946.

(2) Denise Ping Lee, ibid,p953.

“One court has suggested that failing to respect decisions made in good faith by disinterested directors would “invite courts to become super-directors

(3) Denise Ping Lee, ibid,p936.

ويرى بعض الباحثين والفقهاء أن أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية يجب أن يتم إخضاعهم لمعيار أخف من ذلك المطبق في حال الشركات الربحية انطلاقاً من مبدأ أن أعضاء مجالس إدارات الشركات غير الربحية عملهم تطوعي ودون أجر.^(١)

(1) J. Frederic Taylor, New Chapter in the New York Law of Charitable Corporations, Cornell L.Q, 25, 1939, p.382.

المبحث السادس

تصفية وتحول الشركات غير الربحية

تعتبر مسألة تصفية الشركات غير الربحية أو السماح لها بالتحويل إلى شركات ربحية من المسائل الحيوية في عملية تنظيم الشركات غير الربحية. ففي حال أن أغفل القانون تنظيم هذه المسائل بطريقة مناسبة فإن النتيجة ستكون إنهيار هذا النوع من الشركات حيث أن التراخي في تنظيم هذه المسائل سيجعل هذه الشركات عرضة للتصرفات الغير مناسبة. وسيتم تناول مسألة تحول الشركات غير الربحية إلى شركات ربحية في المطلب الاول من هذا المبحث و في المطلب الثاني سيتم تناول القواعد القانونية المنظمة لتصفية هذا النوع من الشركات.

المطلب الاول

تحول الشركات غير الربحية إلى شركات ربحية

تعتبر مسألة تحول الشركات غير الربحية إلى شركات ربحية من المسائل الشائكة والتي تتطلب التعامل معها بحذر شديد. وعادة ما يكون السبب الرئيسي وراء تحول الشركات غير الربحية إلى ربحية هو رواج النشاط الذي تضطلع به الشركة غير الربحية ففي الولايات المتحدة الامريكية بدأت الكثير من المستشفيات غير الربحية بالتحويل إلى شركات ربحية وتأتي ميزة الشركات الربحية بقدرتها على الذهاب لسوق المال للحصول على الاموال المطلوبة لتطوير العمل من خلال اصدار سندات أو أسهم وهو الامر الغير مسموح به للشركات غير الربحية كما تم تبيانه في هذا البحث. وفي مثل هذه الحالات يتبادر إلى الذهن الاليات المتاحة لتحقيق هذا التحول، فهل تقوم

الشركة بتعديل عقد تأسيسها لتصبح شركة ربحية؟ أو هل هناك آليات أخرى يمكن إتباعها.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتعدد الاليات لتشمل إمكانية الشركات غير الربحية بتعديل عقد تأسيسها لتصبح شركة ربحية وذلك من خلال توصية من قبل مجلس الإدارة ولكن هذه الالية غير مسموح بها سوى في بعض الولايات مثل ولاية أريزونا وكاليفورنيا^١. أما الطريقة الثانية لتحقيق هذا التحول تتمثل ببيع الأصول المملوكة للشركة غير الربحية الى شركة ربحية **Sale of Assets** فعلى سبيل المثال تقوم الشركة غير الربحية ببيع المستشفى التي سيتم تحويلها إلى مستشفى ربحي الى شركة ربحية شريطة أن يتم البيع بالسعر العادل للأصل **Fair Market Value** ويتطلب في مثل هذه الحالات الحصول على موافقة الولاية للإتمام عملية البيع و تتطلب القوانين الفدرالية و قوانين الولايات بأن يتم الاحتفاظ بالعائد المتحقق من عملية البيع في العمل الخيري و التبرعي و أن يتم استخدامه في الاعمال الخيرية. الطريقة الاخيرة لتحقيق التحول من شركة غير ربحية إلى شركة ربحية يتم من خلال الاندماج **Merger** ويتم عادة ذلك من خلال قيام الشركة غير الربحية بتأسيس شركة ربحية تكون مملوكة لها بالكامل و يتم نقل الأصول الى هذه الشركة الربحية و من ثم يتم دمج الشركة الربحية المملوكة للشركة غير الربحية مع شركة ربحية أخرى قائمة و تقوم الشركة الربحية الراغبة بالاندماج بدفع مبلغ الى الشركة غير الربحية و يتم فرض ذات

(1) James J. Fishman & Stephen Schwarz, *Taxation of Nonprofit Organizations; Cases and Materials*, 4th Edition, Foundation Press, 2003, p115

القيود المشار إليها أعلاه على هذه العوائد وذلك من خلال اشتراط ان يتم التعامل معها في اطار الاعمال الخيرية.

وعلى الرغم من اشتراط استمرار الاموال التي تم تحصيلها من خلال عملية التحول في نطاق الاعمال الخيرية من خلال تأسيس أو تحويلها إلى مؤسسة وفاقية قائمة فإن العملية لا تخلى من ممارسات غير مشروعة. فعلى سبيل المثال في العام ١٩٦١ قامت شركة غير ربحية تسمى Family Health Program بتقديم خدمات طبية وذلك من خلال أكثر من ٢٢ شركة في عدد من الولايات وتقدمت الشركة وفي العام ١٩٨٥ تقدمت بطلب بالتحول إلى شركة ربحية وكانت هذه المنظومة تدار بشكل رئيسي من قبل الدكتور روبرت جمبيني Dr. Robert Gumbiner وفي الطلب للتحول قامت الشركة بتقييم أصولها بمبلغ ١٣,٥ مليون دولار أمريكي وقد قام الدكتور روبرت مع ١٧ مستثمر آخر بتأسيس شركة HMO Health Group كشركة هادفة للربح لتقوم بشراء أصول الشركة غير الربحية وقد تملك الدكتور روبرت ٥٠,٥% من الشركة الربحية وقد إعترضت الولاية على التقييم المقدم و المتمثل ب ١٣,٥ مليون دولار أمريكي حيث إرتأت الولاية أن القيمة العادلة للأصول تتمثل ب ٤٧ مليون دولار أمريكي و من خلال المفاوضات تم الاتفاق على أن القيمة العادلة للأصول تتمثل ب ٣٨,٥ مليون دولار أمريكي وعليه تم الاتفاق على اتمام عملية البيع. وبعد فترة ٨ أشهر تم طرح أسهم الشركة الجديدة بعد أن استحوذت على الاصول بقيمة ٣٨,٥ مليون دولار أمريكي بقيمة ١٥٠ مليون دولار أمريكي^(١).

(1) James J. Fishman & Stephen Schwarz, op. cit., p. 116-117

ولعل أهم آلية للحفاظ على أموال الشركات المتحولة يتمثل بإشتراط بقاء هذه الاموال في مجال العمل الخيري من خلال إيداع العوائد بمؤسسة وقفية قائمة أو تأسيس مؤسسة وقفية خاصة جديدة للإلتزام عملية التحول أو تحويل العوائد لخزينة الولاية و من الجدير بالذكر أنه منذ العام ١٩٩٠ فقد تم تأسيس ١٩٧ وقفية جديدة كنتيجة لتحويل شركات غير ربحية إلى شركات ربحية ولا يمكن تقليل حجم هذه المؤسسات الوقفية الخاصة ففي العام ٢٠٠٨ كانت أصول أحد هذه المؤسسات الوقفية يقدر ب ٤ مليار دولار أمريكي وفي العام ٢٠٠٤ تم تقدير حجم أصول هذه المؤسسات الوقفية الخاصة الناتجة عن هذه العمليات بمبلغ ١٨ مليار دولار أمريكي. والامر لايتوقف عند هذا الحد فهناك عدد من الدراسات التي تسعى إلى تطوير عملية تنظيم التحول من خلال إعطاء الولاية الحق بمراجعة اقتراح التحول و إعطائها الحق بالاعتراض في حال أن عملية التحول لاتخدم المصلحة العامة و هناك من يدعو إلى إصدار تشريع كامل للتعامل مع عمليات التحول.

وبالانتقال إلى القوانين العربية التي مازالت تتخلف عن مثيلتها عندما يتعلق الامر بتنظيم الشركات غير الربحية فإننا نرى أن بعض القوانين مثل القانون الكويتي يخلو من أي تنظيم لعملية التحول من شركة غير ربحية إلى شركة ربحية فهناك غياب كامل للمحافظة على اموال قطاع الشركات غير الربحية ففي ظل القانون الكويتي فإنه يحق لهذه الشركات التحول الى شركات ربحية و تحول أموالها من القطاع الغير ربحي أو التبرعي إلى القطاع الربحي دون وجود أي قيد على أصول هذه الشركات الغير ربحية الراغبة بالتحول وإننا نرى أن تبني الطرق المتبعة في الولايات المتحدة الامريكية سيؤدي إلى تعزيز الثقة بهذا القطاع الحيوي و غيابها سيؤدي إلى جعل هذا القطاع عرضه للإستغلال من قبل ضعاف النفوس.

وبالنظر إلى المشرع الكويتي وللتأكيد على عدم تلاعب الشركات فإن الملائحة التنفيذية تحظر على الشركات غير الهادفة للربح أن تندمج مع غيرها من الشركات ما لم تكن الشركة من نفس النوع (لا تهدف إلى تحقيق الربح)، إلا أنه يجوز للشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح تعديل أغراضها، حتى لو كان إلى شكل شركة ربحية وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها بالقانون لتعديل عقد الشركة. وهو الأمر الذي يعد ثغرة حقيقية في التشريع الكويتي.

المطلب الثاني

تصفية الشركات غير الربحية

تتبع ذات الطرق لتصفية الشركات غير الربحية المطبقة على الشركات الربحية من ناحية الآليات وإنقسامها إلى تصفية إختيارية أو إجبارية ولكن الاختلاف الرئيسي بين عمليات تصفية الشركات الربحية وغير الربحية يتمثل بالقواعد القانونية المنظمة لعملية توزيع الموجودات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا يتوقف الأمر عند هذا الحد فتصفية الشركات غير الربحية التبرعية يختلف في بعض الأحيان عن الشركات غير الربحية ذات المصالح المشتركة Mutual Benefit ففي حال الشركات غير الربحية التبرعية فإن الأصول الناتجة عن عملية التصفية يتم نقلها إلى شركة غير ربحية أخرى ويتم ذلك عادة من خلال الموافقة على الجهة التي سيتم نقل الأصول لها من قبل المحكمة والنايب العام^(١). أما عندما يتعلق الأمر بالشركات غير الربحية ذات المصالح المشتركة أو الخاصة إن صح التعبير فإن عقد تأسيسها يحدد الجهة التي سيتم نقل الأموال لها في حال التصفية. وعادة ما يثار الخلاف حول ما إذا كانت الشركة ذات طابع

(1) James J. Fishman & Stephen Schwarz, op. cit., p 116

تبرعي أو لا ففي أحد القضايا في ولاية كاليفورنيا قرر أعضاء شركة Los Angeles County Pioneer Society باتخاذ قرار بتصفية الشركة وتوزيع موجوداتها وجدير بالذكر أن أحد الاعضاء Emma Stoltenberg قد قامت بالتبرع لعمل الشركة و تحقيق أغراضها المتمثلة بالمحافظة و البحث عن المصادر التاريخية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس و بالإضافة إلى هذا التبرع فقد أوصت هذه العضوة عندما توفت بأن يتم تخصيص جزء من تركتها إلى الشركة غير الربحية و عندما تم إتخاذ قرار بتصفية الشركة و توزيع أصولها إعترض بعض الاعضاء على عدم قانونية القرار الخاص بتوزيع الاصول على الاعضاء و قررت المحكمة العليا بكاليفورنيا في العام ١٩٥٣ بأن القرار غير صحيح كون أن الشركة في حقيقتها تعتبر شركة غير ربحية تبرعية وعليه فإنه لايجوز توزيع صافي الاصول بعد الانتهاء من عملية التصفية على الاعضاء. وهذه القضية تبين أن الخط الفاصل بين الشركات غير الربحية التبرعية و ذات المصالح المشتركة (الخاصة) ليس بالوضوح الذي قد يتصوره القاري.

وبالانتقال إلى العالم العربي فإننا نرى أن بعض القوانين مثل القانون الكويتي لم يميز في عملية التصفية بين الشركات الربحية وغير الربحية وهذا القصور يؤدي إلى إضعاف قطاع الشركات غير الربحية حيث أن المجتمع سيتعامل بحذر مع مثل هذه الشركات كونه يعلم أنه بالامكان تصفيتها وتوزيع أصولها على الاعضاء وهو الامر الذي يتناقض مع طبيعة هذه الشركات. ولعل الطبيعة الفلسفية للمشرع الكويتي (و هو الامر الذي لم يكن حاضرا في حقيقة الامر عندما تم صياغة القانون) قائمة على فلسفة السوق الحر Laissez-faire structure حيث أن القواعد القانونية المنظمة لعمل الشركات غير الربحية قد يكون شبه غائب و الامر متروك للمؤسسين للعمل فهناك فقط أربعة مواد فقط تنظم عمل هذا النوع من الشركات.و الملفت للنظر أن المشرع تدخل في

مسألة الأنشطة المسموح للشركات غير الربحية الاضطلاع بها وذلك من خلال منعها من "مباشرة الأنشطة السياسية أو الدينية أو العقائدية أو الطائفية، أو مزاوله أية أنشطة غير مشروعة أو منافية للنظام العام والآداب. وإيواء الأطفال أو المسنين أو المرضى وغيرهم من ذوي الإحتياجات الخاصة ما لم يكن ذلك بترخيص من الجهة الرسمية ذات الصلة."^(١) وهو الامر الذي يناقض الحريات الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تكفل حق الافراد والشركات غير الربحية للإضطلاع بمثل هذه الاعمال^(٢).

بينما نرى أنه وفقاً لقانون الشركات غير الهادفة للربح والصادر من مركز دبي المالي العالمي^(٣)، فإنه لا يجوز توزيع موجودات الشركة بعد إتمام عملية تصفيتها على المساهمين أو المؤسسين الحاليين أو السابقين منهم، ولكن يقوم مصفي الشركة بتوزيع تلك الموجودات بناء على تقديراته وبعد موافقة مسجل الشركات المذكور بهذا القانون وذلك وفقاً للمادة (٣٠). وكذلك نص القانون أن لمسجل الشركات تعيين مفتش على أي شركة تحوم حوالها الشبهات بارتكاب مخالفات لأحكام هذا القانون ويجوز

(١) المواد ٤ إلى ٨ من اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون الشركات الكويتي الصادر بمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢.

(2) Evelyn Brody, *The Legal Framework for Nonprofit Organizations, in The Non-Profit Sector; A Research Handbook*, Walter W. Powell & Richard Steinberg (ed), 2006, pp 246-247

(٣) يعد مركز دبي المالي العالمي منطقة مالية حرة في إمارة دبي ويتمتع باستقلال و نظام قانوني مستقل عن الامارة و دولة الامارات العربية المتحدة و النظام القانوني المتبع في المركز قائم على نظام القانون العام Common Law و يتمتع بسلطة قضائية مستقلة يترأسها قضاة من بريطانيا و غيرها من الدول الغربية وكافة القوانين في المركز هي باللغة الانجليزية حيث أن اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للمركز.

لمسجل الشركات أن يسمح للمفتش بالتدقيق على أي شركة لها علاقة بالشركة محل الشبهات وذلك وفقا للمادة (٣٥).

كما نجد ان المشرع الأردني قد ذهب الى حل وسط من خلال النص على انه في حالة زيادة أموال الشركة وموجوداتها على رأسمالها، فيرد الباقي إلى صندوق دعم البحث العلمي أو إلى أي شركة لا تهدف إلى تحقيق الربح أو إلى مؤسسات عامة أو هيئات أهلية ذات غايات مماثلة.

حيث تنص المادة ١٦ من نظام الشركات غير الربحية الأردني لسنة ٢٠٠٧ على أن توزع أموال الشركة وموجوداتها المتبقية بعد انتهاء التصفية كما يلي: -

أ- يرد إلى الشركاء والمساهمين مقدار حصصهم المدفوعة فعلا في رأسمال الشركة عند التأسيس. وإذا كانت أموال الشركة وموجوداتها أقل من رأسمالها المدفوع فتزد حسب نسبة مشاركة كل منهم في رأس المال.

ب- إذا زادت أموال الشركة وموجوداتها على رأسمالها، فيرد الباقي إلى صندوق دعم البحث العلمي أو إلى أي شركة لا تهدف إلى تحقيق الربح أو إلى مؤسسات عامة أو هيئات أهلية ذات غايات مماثلة بقرار من الوزير بناء على تنسيب المراقب.

وأمام كل هذا التباين فإننا نرى أنه من الأفضل دائما أن لا يتم توزيع صافي موجودات الشركات غير الربحية على المؤسسين أو الاعضاء و أن يتم حفظ طبيعة هذه الاموال من خلال إبقائها في القطاع البترعي و الخيري و هو الامر الذي يتناسب مع طبيعة هذه الشركات.

الخاتمة

إن المجتمعات سواء كانت شرقية أم غربية دينية أو علمانية لا ترقى إلا بوجود قطاع تطوعي و خيرى يقوم بدور حيوي في أي عملية تنموية و كما تم تبياناه في هذا البحث فإن هذا القطاع يلعب دورا حيويا في الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص و الدول الغربية بشكل عام فإمكانية أن يقضي الشخص طوال حياته في هذه ظل هذه الشركات غير الربحية أمر وارد فمن المتصور أن يولد شخص بمستشفى تأخذ شكل شركة غير ربحية و يذهب إلى مدرسة تأخذ ذات الشكل و من ثم جامعة و من ثم يعمل بهذا القطاع و ينهي حياته في أحد المصحات المتخصصة برعاية كبار السن و التي تأخذ شكل شركة غير ربحية. فهذا القطاع والشركات غير الربحية التي تعمل به تمثل الفارق على المستوى الاقتصادي والحضاري والانساني وهي برأينا المتواضع ما يميز الدول المتقدمة عن دولنا المتأخرة. وهذا الامر الذي دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع ودراسة الاطار القانوني لهذا النوع من الشركات و بشكل خاص في الولايات المتحدة الامريكية كونها احد الدول المتطورة في هذا المجال و نهدف من وراء هذا البحث إبتداءا طرح الموضوع على ساحة العالم العربي و فقهاهه القانونيين حيث أن الفكر التقليدي ما زال هو المهيمن فنرى أن غالبية قوانين الشركات في الوطن العربي تعرف على أساس أنها شركات تهدف إلى تحقيق الربح و مازال الكثير منا يرفض فكرة أن تكون الشركة غير ربحية بحجة أن مثل هذه الاعمال تقوم به الجمعيات المدنية وليس مجاله الشركات ولكن بدأت عدد من الدول العربية بتقديم الشركات غير الربحية مثل المشرع الكويتي و الاردني والفلسطيني على سبيل المثال ولكن مازالت تشريعات هذه الدول قاصرة وهو الامر الطبيعي كون ان فكرة الشركات غير الربحية فكرة جديدة على التشريع العربي وعليه فإننا نأمل أن تكون هذه الدراسة باكورة دراسات أخرى تقوم

مبنية على منهج القانون المقارن وذلك لكي نستطيع أن نتوصل إلى فهم أفضل لطبيعة هذه الشركات و أفضل الاليات الواجب إتباعها لتنظيم عملها. فهذه الشركات بالفعل ذات طبيعة خاصة فرأينا أنها بلا ملاك حقيقيا في الولايات المتحدة الامريكية ورأينا ان عمل مجالس اداراتها ذو طبيعة خاصة فهم يتمتعون في بعض الاحيان بحقوق الملاك فيستطيعون تغيير عقود التأسيس وتقرير كيفية التصرف بأموال الشركة ولكن حق الملكية هذا في حقيقته هو حق مقيد أو قاصر فهم لا يستطيعون أن يقرروا أن يتم توزيع أرباح لصالحهم.

وإننا ندعو من خلال هذا البحث أن يتم تشكيل فريق قانوني من المهتمين لصياغة قانون نموذجي للشركات غير الربحية على المستوى العربي على أن يشمل هذا العمل دراسة مقارنة لأفضل الممارسات في القوانين المقارنة لتنظيم عمل هذه الشركات وتكون هذه الممارسات **Best Practices** هي الاساس التي يعد بها القانون النموذجي. وبلا شك أن هذا البحث هو مجرد بداية ولاندعي أنه من خلاله قد قمنا ببحث الموضوع بشكل كامل ومستفيض ولكن كل أمل أن يكون شرارة للباحثين في الوطن العربي سواء كانوا على مستوى الاساتذة الجامعيين أو طلاب الدراسات العليا.

المراجع

أ. المراجع الأجنبية:

- (1) Anheier, Helmut K. **Managing non-profit organisations: Towards a new approach.** Centre for Civil Society, London School of Economics and Political Science, 2000.
- (2) Arsht, S. Samuel, **The Business Judgment Rule Revisited," Hofstra Law Review: Vol. 8: Iss. 1, Article 6, 1979.**
- (3) Ben-Ner, A., Avner, and Benedetto Gui, **The Nonprofit sector in the mixed Economy,** University of Michigan Press, 1993.
- (4) David Easley & Maureen O'Hara, **The Economic Role of the Nonprofit Firm,** The Bell Journal of Economics, Vol 14, No 2 Autumn, 1983.
- (5) Denise Ping Lee, **The Business Judgment Rule: Should it Protect Nonprofit Directors?,** Columbia Law Review, Vol 103 No 4, May 2003.
- (6) Dobkin, H., Peter, **A Historical Overview of Philanthropy Voluntary Associations and Nonprofit and Organizations in**

The United States, 1600 – 2000, The nonprofit sector: A research handbook 2, 2006.

- (7) Evelyn Brody, The Legal Framework for Nonprofit Organizations, in The Non-Profit Sector; A Research Handbook, Walter W. Powell & Richard Steinberg (ed), 2006, pp 246-247
- (8) Farm, Eugene, H., Can Lead Directors Help Improve Non-For-Profit Board Performance?, International Journal of Non-For-Profit Law, the International Center for Not-for-Profit Law, Vol: 14, No: 1-2, April 2012.
- (9) H. Miller, The Legal Foundations of American Philanthropy 1776-1844, State Historical Society of Wisconsin, 1961.
- (10) Harry G. Henn & Jeffery H. Boyd, Statutory Trends in the Law of Nonprofit Organizations: California Here We Come, 66 Cornell L. Rev. 1103, 1981.
- (11) Henry B. Hansmann, The Role of Nonprofit Enterprise, Yale L. Journal, Vol 89, 1980.
- (12) Henry Hansmann & Reinier Kraakman, The Essential role of Organizational Law, Yale Law Journal 2000.

- (13) Henry Hansmann, *Economic Theories of Nonprofit Organization, The nonprofit sector: A research handbook* 1 (1987).
- (14) Ira Mark Ellman, *another Theory of Nonprofit Corporations, Michigan Law Review, Vol 80 No 5, Apr, 1982.*
- (15) J. Frederic Taylor, *New Chapter in the New York Law of Charitable Corporations, Cornell L.Q, 25, 1939, p.382.*
- (16) James J. Fishman & Stephen Schwarz, *Taxation of Nonprofit Organizations; Cases and Materials, 4th Edition, Foundation Press, 2003, p115*
- (17) James J. Fishman, *The Development of Nonprofit Corporation Law and An Agenda for Reform, Emory L. J. 1985.*
- (18) Katie L. Roeger, Amy S. Blackwood, Sarah L. Pettijohn, *The Nonprofit Almanac 2012- The nonprofit almanac, Urban Institute Press, 2012.*
- (19) Katie L. Roeger, Amy S. Blackwood, Sarah L. Pettijohn, *The Nonprofit Sector In Prief, Public Charities, Giving,*

- and Volunteering, Urban Institute, Urban Institute Press, 2012.
- (20) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, *Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector*, Volume 1, Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, 1999.
- (21) Lizabeth Moody, *State Statutes Governing Directors of Charitable Corporations*, 18 U.S.F. L Rev., 1984.
- (22) Lori McMillan, *the Business Judgment Rule as an Immunity Doctrine*, Wm. & Mary Bus. L. Rev., 4, 2012.
- (23) Marison R. Fremont-Smith, *Governing Nonprofit Organizations: Federal and State Law and Regulation*, Harvard University Press, 2004.
- (24) O'Kelley, Charles R.T., *Coase, Knight, and the Nexus-of-Contracts Theory of the Firm: A Reflection on Reification, Reality, and the Corporation as Entrepreneur Surrogate* (March 6, 2012). *Seattle University Law Review*, Vol. 35, No. 4, 2012. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2017237>
- (25) Patricia Bradshaw and Bryan Hayday, *Non-Profit Governance Models: Problems and Prospects*, The

Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, Volume 12(3), 2007 Article 5.

- (26) **Permissible Purposes for Nonprofit Corporations, Columbia Law Review, Vol 51 No 7, Nov 1951.**
- (27) **Peter Dobkin Hall, Historical Perspectives on Nonprofit Organizations in the United States, The Jossey-Bass handbook of nonprofit leadership and management: 2, 2005.**
- (28) **Richard A. Epstein, Citizens United v. FEC: The Constitutional Right That Big Corporations Should Have but Do No Want, Harvard Journal of Law & Policy, Vol 34, Number 2011.**
- (29) **Rutzen, Douglas, Moore David & Durham Michael, The Legal Framework for Non- Profit- Organizations in Central and Eastern Europe, The International Journal of Non-For-Profit Law, Vol: 11, Issue: 2, Feb 2009.**
- (30) **Schumpeter, Joseph A., Developments in the Law: Nonprofit Corporations, Harvard Law Review, Vol 105, No 7, May 1992.**

(31) Thomas H. Boyd, Note, A Call to Reform the Duties of Directors Under State Not-Profit Corporation Statutes, 72 Iowa Law Review, 1986.

(32) Wyngaard, Richardo G., the South African NPO Crisis: Time to Join Hands. The International Journal of Non-for-profit law, vol: 15 Issue: 1 March 2013.

ب. المراجع العربية:

(١) المحاميد ، موفق سمور ، يناير (٢٠٠٩) النظام القانوني للجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية في الأردن، جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية الشريعة والقانون، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٧، السنة ٣٢،.

ج- الأحكام

(1) Samarkand of Santa Barbara v. CTY., SANTA BARBARA, 216 Cal. App. 2d 341, 31 Cal. Rptr. 151 (Ct. App. 1963).

(2) Lynch v. John M. Redfield Foundation, 9 Cal. App. 3d 293, 88 Cal. Rptr. 86 (Ct. App. 1970).

(3) Percy v. Millaudon, 6 Mart.(ns) 616, 17 Am. Dec. 196 (1828).

(4) Joy v. North, 692 F.2d 880 (2d Cir. 1982).

ج - القوانين والقرارات:

(١) قانون الشركات الأردني (٢٢) لسنة ١٩٩٧، نظام الشركات غير الربحية صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (١٧). نظام الشركات غير الربحية لسنة ٢٠٠٧ منشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧-٠٥-٣١ العدد (٤٨٢٨) الصفحة ٣٧٩٢.

(٢) قرار وزير التجارة والصناعة، بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/٢٥ بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣.

(٣) قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن نظام الشركات غير الربحية.

(٤) القانون النموذجي للشركات غير الربحية للعام ٢٠٠٨.

(٥) قانون الشركات التجارية الكويتي القديم رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠.

(٦) قرار وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت رقم ٢٠١٣/٢٥٤ بخصوص باللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي الجديد.

(٧) نظام الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٠، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، عمان الثلاثاء ٨ محرم سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ١٤ كانون أول سنة ٢٠١٠ م، رقم العدد (٥٠٧١).

**(8) NON PROFIT INCORPORATED ORGANISATIONS
LAW, DIFC LAW NO. 6 OF 2012**